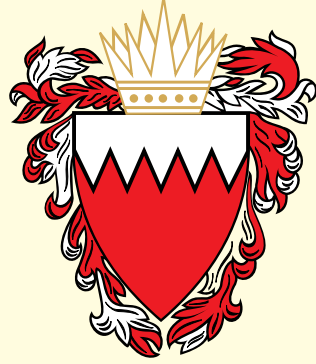


مِثْلَكُمَا لِحَيِّنَا



بُنَا مَجْعَعِي كَالْحِكُومَةِ  
لِلْفَصْلِ التَّشْرِيعِيِّ الثَّالِثِ

٢٠١١ - ٢٠١٤

١٥ محرم ١٤٣٢ هـ  
الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠١٠ م



صاحب السمو الملكي  
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة  
رئيس الوزراء الموقر



صاحب الجلالة  
الملك حمد بن عيسى آل خليفة  
ملك مملكة البحرين



صاحب السمو الملكي  
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة  
ولي العهد نائب القائد الأعلى

٦

مقدمة

١٢

أولاً: الصعيد السياسي

- تحقيق الأمن والاستقرار
- تعزيز النظام الديمقراطي
- السياسة الخارجية

١٨

ثانياً: السياسة الاقتصادية والمالية

- قطاع الخدمات اللوجستية
- قطاع النفط والغاز
- تطوير أداء محفظة الموجودات النفطية وغير النفطية
- الصناعات التحويلية
- التنمية الزراعية المستدامة
- استدامة الموارد البحرية والثروة السمكية
- جذب الاستثمارات الأجنبية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- القطاع السياحي
- التنمية العقارية
- الابتكار والبحث والتطوير
- دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
- القطاع المالي والمصرفي
- الميزانية العامة للدولة

- الخدمات الإسكانية
- الخدمات الصحية
- التعليم والتدريب
- العمالة وسوق العمل
- الرعاية الاجتماعية
- الثقافة
- التنمية الحضرية المستدامة
- حماية البيئة الطبيعية واستدامتها
- مكافحة التلوث
- حماية التنوع البيولوجي
- تطوير الأداء الحكومي

- الطاقة الإنتاجية للكهرباء والماء
- صيانة وتحسين وتوسيع شبكات الطرق
- شبكة الصرف الصحي
- تنفيذ المخطط الهيكلي الاستراتيجي

# مقدمة

تمكنت مملكة البحرين خلال السنوات الأربع الماضية من تحقيق العديد من المكتسبات والمنجزات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي قامت على ما سبقها من انجازات، وعلى أساس المشروع الوطني لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وقد واصلت الحكومة نهجها في ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي والاقتصاد الحر والمنافسة المشروعة والشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز التنمية البشرية والاجتماعية.

ولقد أثمرت هذه السياسات الحكومية نجاحات ملموسة تمخض عنها ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل تجاوز ٦٪ سنوياً، وتضاعف حجم الصادرات، إلى جانب ذلك تمكنت المملكة من توسيع القاعدة الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، والمحافظة على الاستقرار المالي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والزيادة المطردة في مساهمة القطاع الخاص في جهود التنمية، مما ساهم في تمكين البلاد من التقليل من آثار الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الاقتصادية.

كما استطاعت المملكة تحقيق إنجازات أخرى تمثلت في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وارتفاع دخل الفرد، وارتفاع عدد العمالة البحرينية بنسبة ٤٠٪. بالإضافة إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للبحرينيين بنسبة ٢٥٪، وتوسيع فرص التعليم، والصحة، والإسكان، وتطوير المشاريع الخدمائية، والبنية التحتية، مما أدى إلى تبوء المملكة المراكز المتقدمة على المستويين العربي والدولي في مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية.

ويعكس برنامج عمل الحكومة للفترة من (٢٠١١ - ٢٠١٤) التوجهات الأساسية للسياسة العامة، وفقاً لما جاء في خطاب التكليف من جلالة الملك حمد بن عيسى

آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، الذي أشار جلالته فيه إلى ضرورة وضع الخطط التنفيذية والبرامج الهادفة التي تضمن تحقيق الأمن والاستقرار وتفعيل النظام الديمقراطي، وتعميق التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، واعتماد رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠.

وراعت الحكومة في البرنامج تحقيق تطلعات جلالته لتنفيذ البرنامج وفق إطار علمي مدروس يأخذ بعين الاعتبار التوزيع العادل لمكاسب التنمية، وتطوير مناخ الاستثمار، وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدوره، والارتقاء بمستوى التعليم، وتوفير المسكن الملائم لذوي الدخل المحدود، واستمرار النهوض بمنظومة الرعاية الصحية ومختلف الخدمات الاجتماعية، فضلا عما يستلزمه ذلك من المتابعة المستمرة للأداء بما يضمن الاستغلال الأمثل لإيرادات الدولة ومصروفاتها وترسيخ ثقافة وقيم التميز في جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية للارتقاء بمستوى الأداء فيها إلى مستوى عال من الجودة والتميز والقدرة على خلق المبادرات الفاعلة في مختلف القطاعات الحكومية.

وبناءً عليه فإن الأهداف الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة للأعوام القادمة تتمثل في أربعة محاور رئيسية تشمل الآتي:

أولاً: الصعيد السياسي الذي يتضمن أهم توجهات المملكة في مجالات السياسة والشئون الخارجية التي تعتبر ركيزة أساسية لتعزيز جهود التنمية، وتوفير بيئة سليمة وآمنة للمواطنين والمقيمين تساهم في عملية التطور السياسي والنمو الاقتصادي والاجتماعي. إلى جانب نهج المملكة للسياسة الخارجية المتوازنة والنشطة التي تراعي مصالح البلاد العليا وتلبي طموحات شعب البحرين وتعزز العلاقات مع دول

مجلس التعاون والدول العربية والإسلامية والدول الصديقة والتفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي.

ثانياً: السياسات الاقتصادية والمالية، وتهدف إلى تقوية الاقتصاد البحريني وتحسين أدائه وتنويع مصادره لتعزيز تنافسيته، وتحقيق نسبة نمو إيجابي وارتفاع دخل الفرد، وتوفير فرص العمل، بما ينعكس على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

ثالثاً: سياسة التنمية البشرية والاجتماعية التي تهدف إلى الارتقاء بالمواطن باعتباره الثروة الحقيقية للوطن وهدف التنمية وغايتها، وتوفير مختلف أوجه الرعاية والدعم وتقديم جميع الخدمات التي تكفل حياة كريمة لجميع المواطنين من تعليم وتدريب وصحة وخدمات اجتماعية وسكن وبنى تحتية.

رابعاً: البنية التحتية التي تهدف إلى دفع عملية التنمية والنشاط الاقتصادي والتجاري وتوفير البنية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى جانب تأمين نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين.

إن تحقيق هذه السياسات وما تتضمنه من أهداف وطموحات يتطلب التعامل الإيجابي مع تحديات المستقبل التي تشمل ضرورة العودة إلى تحقيق فوائض مالية مستدامة في الموازنة العامة. وضرورة وضع استراتيجية اقتصادية جديدة تستجيب إلى التغيرات المتمثلة في التباطؤ المتوقع في نمو قطاعات الخدمات المالية والبناء والتشييد مقارنة بنسب نموها في العقد الماضي، والارتفاع المتوقع في حجم القوى العاملة البحرينية التي ستتطلب توفير المزيد من فرص العمل، وانخفاض نمو الإنتاجية في شتى القطاعات، وضرورة تقليص الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية. هذا بالإضافة



إلى التحديات الناتجة عن التطورات والتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية التي تتطلب المرونة والواقعية في التعامل معها.

وستسعى الحكومة لوضع المشاريع والبرامج التنموية والمبادرات الاستراتيجية بما يحقق التوازن بين الأهداف الطويلة الأجل، والموارد التي تم تخصيصها لتحقيق هذه الأهداف، ويضمن مصالح جميع المواطنين، ويكفل التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مملكة البحرين لتكون قادرة على التعامل مع التحديات غير المتوقعة.

وسنضع الآليات الفعالة للتأكد من تحقيق الأهداف والأولويات، ومن بينها استخدام البيانات والمعلومات، وخصوصاً فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسة التي بالإمكان تعقبها وتقييمها، مع الاهتمام بتعزيز ترتيبات الحكم والإدارة الرشيدة ضمن الوزارات والقيام بمراجعات دورية لتقييم قدرة الأجهزة على تلبية مسؤولياتها، وتبسيط الإجراءات والعمليات الحكومية، من خلال دراسة بدائل للأساليب التقليدية للعمل وتقديم الخدمات، وتبني تقنيات حديثة واتخاذ تدابير لضمان تلبية الخدمات المحددة لاحتياجات المواطنين.

وسيقوم مركز البحرين للتميز بدعم الوزارات والأجهزة الحكومية لتطوير الأداء الإداري لها من خلال منهجيات التميز التي أثبتت جدوى تطبيقها لدى مختلف المؤسسات في العالم والتي تتناسب مع خصوصية المجتمع البحريني، وذلك من أجل تبسيط وتسريع إجراءات الخدمات المقدمة للجمهور مع ضمان الدقة والسرعة في آن واحد.

إن الحكومة وهي تسعى لتحقيق برنامجها والأهداف الواردة فيه، لتؤكد التزامها المطلق بالدستور ومبادئ الميثاق الوطني وبالحرريات الأساسية التي كفلها وبسيادة القانون واستقلال القضاء وصون الحرريات العامة واحترام حقوق الإنسان والعمل على منع أي مساس بهذه الحقوق وتعزيز التعاون مع السلطة التشريعية لخدمة المصلحة العليا لشعبنا الوفي ووطننا العزيز.

# أولاً: الصعيد السياسي

إن تحقيق الأمن والأمان والاستقرار والسلامة العامة وتعزيز دعائم الديمقراطية يشكل أولوية أساسية من أولويات برنامج عمل الحكومة، إذ أن حماية النظام السياسي الديمقراطي وتحقيق التنمية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي وحماية حقوق وحرريات المواطنين وتلاحم النسيج الوطني تعتمد اعتماداً أساسياً على تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية للبلاد. وستواصل الحكومة العمل على تعزيز قدرات وجاهزية واستعداد قوة دفاع البحرين والأجهزة الأمنية ودعمها لأداء دورها الوطني في الحفاظ على أمن واستقرار البلاد وحماية منجزاتها السياسية ومسيرتها التنموية لتبقى دائماً حصناً منيعاً يدافع عن مكتسبات الوطن ويحفظ استقلاله.

ولترسيخ مبادئ الحقوق العامة، سنقوم باستكمال منظومة ما يلزم من التشريعات والقوانين والنظم والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وحياته وتكافؤ الفرص وسيادة القانون. وفي هذا الصدد وبناءً على مبادرة من مملكة البحرين فقد بارك المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دور انعقاده الحادي والثلاثين بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ٦ إلى ٧ ديسمبر ٢٠١٠م إنشاء مكتب لحقوق الإنسان لمجلس التعاون ضمن جهاز الأمانة العامة، وذلك للعمل على إبراز ما حققته وتحققه دول المجلس من إنجازات في مجال حقوق الإنسان.

وسنحافظ على ما يتمتع به النظام القضائي من الاستقلالية والحيادية التي يتسم بها، وبالكفاءة والفعالية من حيث تكلفة التقاضي وتوافر المهنيين القانونيين المؤهلين تأهيلاً جيداً والوسائل الفعالة لتنفيذ الأحكام، وإعطاء المزيد من الاهتمام لخلق بدائل للنظام التقليدي للمحاكم لأنواع معينة من القضايا، سواء عن طريق بدائل جديدة لحل المنازعات أو من خلال محاكم أو هيئات قضائية متخصصة إلى جانب إيجاد خدمات خاصة للتوثيق ووكلاء خاصين لتنفيذ الأحكام.

لقد أدى التعاون الإيجابي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى تحقيق العديد من المنجزات والمكتسبات وإقرار الكثير من التشريعات التي دفعت بجهود التنمية، لذا فإننا سنعمل على تحقيق أعلى مستويات التعاون والمشاركة بين السلطتين وفقاً للمبادئ الدستورية.

ولترسيخ مبادئ التسامح والوسطية والاعتدال فسيتم إيلاء المزيد من العناية للمنابر الدينية، والحرص على ألا يعتليها إلا من تتوافر فيه الكفاءة العلمية اللازمة، والمواطنة الصالحة، والخلق الحسن، واتباع نهج الوسطية والاعتدال، ونبذ العنف وذلك ضمن برنامج شامل لتطوير الخطاب الديني، وجعل هذه المنابر منارات تشع بالإيمان والتقوى وتقود الإصلاح وتدفع عجلة التنمية وترص الصفوف وتشر المحبة والمودة بين الناس، وتبني صروح المستقبل وتحافظ على الوحدة الإسلامية والوطنية.

كما سنعمل على الوصول إلى منظومة تربوية علمية قائمة على التفاعل الإيجابي بين المذاهب، وتعاونها وتقاربها، وعلى مبادئ السلم، والمحبة، والاعتراف بالآخر، والاحترام المتبادل، وتعزيز دور المراكز القرآنية والمعاهد الشرعية والمراكز الدعوية وتنفيذ برامج تشجيعية وأنشطة للطلاب والخريجين والمتفوقين في هذه المراكز، بالإضافة إلى إعداد وتنفيذ البرامج والفعاليات التوعوية والندوات الدينية.

وإنطلاقاً من أهمية الإعلام في دعم استراتيجيتنا من خلال تسليط الضوء على أهم الانجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها مملكة البحرين، ولدوره في إعطاء المزيد من الزخم للجهود التنموية، فقد وضعنا استراتيجية واضحة لتوحيد الخطاب الإعلامي الحكومي وتطوير الأجهزة الإعلامية، وسنواصل دعمنا

لحرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام في إطار الالتزام بالقانون وتوفير الضمانات لها لتؤدي رسالتها الوطنية في أجواء تمكنها من المزيد من الإبداع. وسنعمل على وضع استراتيجية شاملة تشمل مراجعة جميع القوانين التي تنظم الصحافة والطباعة والنشر، والبث الإذاعي والتلفزيوني، والدخول في شراكات والتعاون مع المؤسسات الإعلامية المحلية والإقليمية والدولية.

وسنعمل على تعزيز وتفعيل الترتيبات اللازمة للتقليل من آثار الكوارث وحالات الطوارئ من خلال التخطيط وإبقاء الجهات المعنية ومن بينها قوات الأمن والدفاع والخدمات الطبية ومؤسسات المجتمع المدني على اطلاع دائم بما يلزم بهذا الصدد. إن الترتيبات الموضوعية للتخفيف من آثار هذه المخاطر ستقلل من درجة تعرض مملكة البحرين لها، مما يوفر القدرة على التعامل إزاءها بفعالية وسرعة في حال حدوثها. وسيتم التنسيق المناسب وتوزيع المسؤوليات بين الوزارات والهيئات ذات الصلة، وسنتخذ الخطوات اللازمة لضمان وجود التشريعات المناسبة، والإجراءات الوقائية.

وفي مجال العلاقات الخارجية تتبع مملكة البحرين نهجا دبلوماسيا متوازنا وسياسة خارجية نشطة أكدت مكانتها الدولية ودورها الإقليمي ومكاسبها الوطنية عبر تعزيز علاقاتها الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة والارتقاء بمستويات التعاون والتنسيق على كافة الأصعدة معها مما أدى إلى خلق مجموعة واسعة ومتكافئة من فرص التعاون والشراكات في المستقبل، وبناء علاقات استراتيجية على أسس متينة من المصالح المشتركة.

وفي إطار مجلس التعاون والعلاقات الثنائية مع دول مجلس التعاون، ستواصل مملكة

البحرين نهجها الدبلوماسية من خلال دعم كل خطوات التعاون والتكامل مع الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومن هذا المنطلق جاءت أفكار ومبادرات مملكة البحرين لتفعيل دور مجلس التعاون لمواكبة الحركة المتسارعة في العالم وأستجابة لتطلعات شعوب المجلس بإن مصالحها لايمكن أن تتحقق وتضان إلا بالتماسك والإتحاد و تنفيذ كل ما تتوافق عليه إرادة دول وقادة المجلس ويحقق طموحات وآمال شعوبها وخاصة في مجالات تعزيز المواطنة الخليجية وتعزيز مكتسباتها المتمثلة في التنقل بالبطاقة الذكية ومد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس و الربط الكهربائي والسوق الخليجية المشتركة و الإتحاد النقدي و العمل على أستكمال متطلبات الإتحاد الجمركي والمشاريع الإستراتيجية الأخرى وعلى رأسها السكة الحديد و دعم المجلس في جهوده الدبلوماسية للتوصل إلى اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع الإتحاد الأوروبي و دول أمريكا الجنوبية و مجموعة الآسيان والصين والهند واليابان و المجموعات الاقتصادية الأخرى التي تخدم التوجهات الاقتصادية ومكتسبات التنمية الشاملة لدول المجلس، إضافة الى أستمرار التنسيق والتشاور حول كافة القضايا الإقليمية والدولية والتعامل مع مستجداتها ومتغيراتها بالشكل الذي يعزز أمن واستقرار المنطقة.

وفيما يتعلق بالعلاقات العربية الثنائية والجامعة العربية ستواصل مملكة البحرين علاقاتها المتميزة مع الدول العربية الشقيقة و العمل على تطويرها و تعزيزها على كافة الأصعدة و تتميتها من خلال أجتتماعات اللجان المشتركة ، فضلاً عن تعزيز دورها داخل إطار جامعة الدول العربية، و المحافظة على نهجنا الثابت في دعم التعاون العربي والعمل العربي المشترك وتكثيف النشاط الدبلوماسي لمساندة القضايا العربية و على الأخص القضية الفلسطينية، و دعم أي تحرك جماعي يخدم الأمن وثبيت الاستقرار في المنطقة ودعم كافة الجهود المبذولة في الجامعة

العربية نحو إقامة الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.

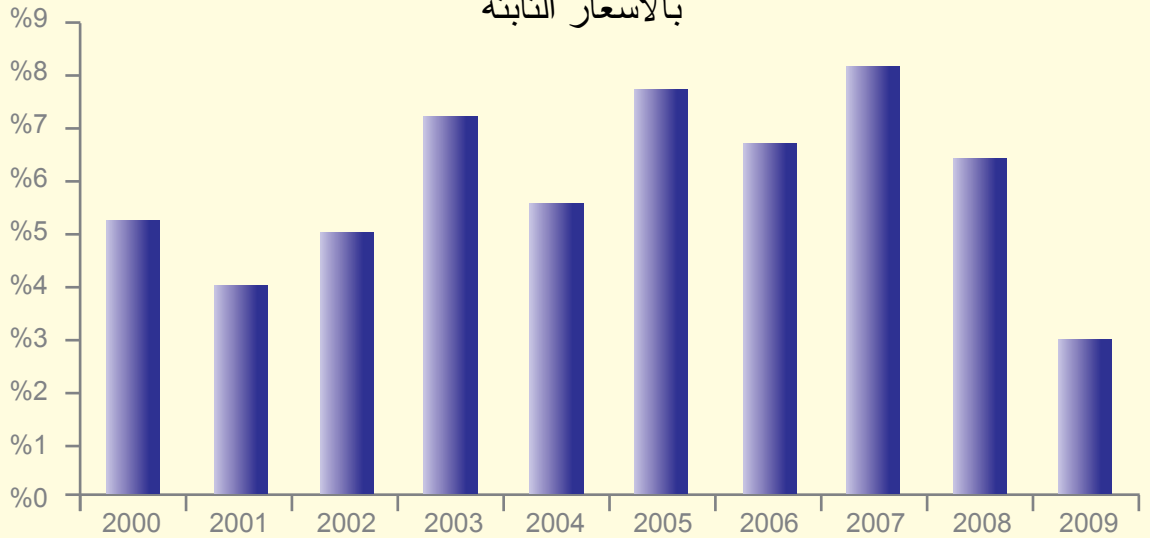
وفي إطار العلاقات الثنائية مع الدول والمنظمات الدولية ستواصل مملكة البحرين تعزيز علاقاتها مع كافة الدول الصديقة في أوروبا وآسيا والأمريكيتين وأستراليا وكذلك دورها على المستوى الدولي في المنظمات الدولية والإقليمية و على رأسها منظمة الأمم المتحدة و منظمة المؤتمر الإسلامي، بما يضيف إلى رصيد المملكة كجهة داعمة لجهود و مبادرات المجتمع الدولي نحو تحقيق الاستقرار و السلام و التنمية و الرخاء في العالم.



## ثانياً: السياسة الاقتصادية والمالية

لقد ساهمت سياسات ومبادرات تحسين الاقتصاد الكلي في دعم النتائج القوية التي حققها الاقتصاد البحريني وتحسن الأداء خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل تجاوز ٦٪ سنوياً، وتضاعف حجم الصادرات، وارتفع عدد العمالة البحرينية بنسبة ٤٠٪، وكذلك ارتفعت الأجور الحقيقية للبحرينيين بنسبة ٢٥٪. وأصبح الاقتصاد البحريني أكثر تنوعاً من ناحية القطاعات، مع نمو كل من قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات بوتيرة تجاوزت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزادت حصتها على حساب قطاعات أخرى مثل الخدمات الحكومية وإنتاج النفط والغاز. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية ارتفع ناتج الصناعات التحويلية بنسبة ٨٠٪.

نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في البحرين  
بالأسعار الثابتة



المصدر: الجهاز المركزي للمعلومات

وشكلت الصادرات من الخدمات خلال السنوات الماضية (والتي يتضمن الجزء الأكبر منها صادرات الخدمات المالية والمصرفية) ما يقارب ثلث مجموع حجم الصادرات،

وشكلت الصادرات من السلع غير النفطية ما يزيد قليلاً على نصف مجموع حجم الصادرات. وأصبحت البحرين من أكثر الاقتصاديات انفتاحاً بين دول مجلس التعاون الخليجي ومن أكثر الدول انفتاحاً على المستوى العالمي قياساً بحصة التجارة.

وقد أثبت الاقتصاد البحريني متانته ومرونته خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٩. فبالرغم من تباطؤ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التوظيف مقارنة بالسنوات الماضية فإن اقتصاد المملكة استطاع أن يسجل نسبة نمو تعادل ٣,١٪ في عام ٢٠٠٩ مع الحفاظ في نفس الوقت على استقرار نسبة التوظيف على وجه العموم. ومن المتوقع تحقيق مستويات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يتراوح بين ٤,٥ إلى ٥٪ خلال السنوات الأربع القادمة.

وخلال المرحلة المقبلة، سنعمل على تعزيز التنافسية في الاقتصاد البحريني من خلال مواصلة وتوسعة نطاق جهودنا الرامية إلى خلق بيئة أعمال متميزة لتأسيس وممارسة مختلف الأعمال التجارية وإزالة الحواجز أمام دخول السوق البحرينية، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية لتعزيز الثقة في بيئة الأعمال في مملكة البحرين.

وسعياً للحفاظ على معدلات نمو متزايدة تلبى الطموحات والآمال، فسندفع باتجاه مواصلة العمل في مجال تنويع مصادر الدخل، من خلال الاستمرار في سياسة تشجيع القطاع الخاص على تقديم المزيد من المبادرات لتنشيط الاقتصاد الوطني وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطنين، مع العمل كذلك على تطوير شتى القطاعات الاقتصادية وتوفير المساحات المطلوبة من الأراضي لبعض الأنشطة التجارية والاستثمارية.

ولكي تكون الشركات الحكومية والقاطضة قادرة على المنافسة وتحقيق الأهداف التنموية التي أنشئت من أجلها، فسيتم تقديم الدعم اللازم لها لتقوية مراكزها وتمكينها من تجاوز العقبات التي قد تعترض أيًا منها.

### ١. قطاع الخدمات اللوجستية

يمثل قطاع الخدمات اللوجستية أحد أهم قطاعات الاقتصاد البحريني الذي يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية. وعليه فإن توفير البيئة التنظيمية والبنية التحتية المواتية للخدمات اللوجستية يعد ركائزهاامة لضمان استمرار نمو الصادرات والواردات البحرينية وتعزيز القطاعات التي تعتمد على التصدير بشكل رئيسي، مثل قطاع الصناعات التحويلية.

وبالرغم من محدودية حجم مملكة البحرين ومواردها، نتطلع إلى تحقيق أعلى مستويات التنافسية كمركز للخدمات اللوجستية والنقل البحري، وذلك عبر تحسين جودة وفعالية الخدمات المقدمة، واستخدام التكنولوجيا لتحسين وتطوير وتبسيط الإجراءات.

وتمثل التجارة مع الأسواق الإقليمية المجاورة، التي تعتمد بشكل كبير على البنية التحتية البرية والبحرية، نسبة كبيرة وامتزايدة من إجمالي التبادل التجاري لمملكة البحرين. حيث يتركز قسم كبير من التبادل التجاري غير النفطي على الاستيراد من غير دول الخليج العربية بحريا، ومن ثم إعادة التصدير برا إلى المملكة العربية السعودية. وقدرت نسبة الصادرات غير النفطية المتجهة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بنحو ثلث إجمالي صادرات البحرين غير النفطية.

وبناء عليه فإننا سنولي اهتماماً كبيراً لتطوير الربط البحري والبري وتعزيز مرافق جسر الملك فهد، والعمل على إنشاء جسر يربط بين المملكة ودولة قطر، إضافة إلى تطوير شبكة سكة الحديد الخليجية مستقبلاً. وتعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات ذات العلاقة بوصفه أمراً بالغ الأهمية لضمان سهولة الانتقال بين وسائل الربط.

وسنواصل خلال المرحلة المقبلة تحسين البنية التحتية للخدمات اللوجستية وخاصة بعد أن تم تدشين ميناء خليفة بن سلمان عام ٢٠٠٩، ليحل بذلك محل ميناء سلمان. ويوفر الميناء الجديد قنوات أكثر عمقاً ويسمح للسفن الأكبر بأن ترسو فيه، بما يتيح فرصاً أكبر وأقل تكلفة لخدمات الاستيراد وإعادة التصدير والشحن.

وسيتم أيضاً زيادة عمق القناة المؤدية إلى الميناء للسماح للسفن الأكبر حجماً بأن ترسو في البحرين. كما تم تخصيص المنطقة المحيطة بالميناء لتلبية احتياجاته التوسعية المستقبلية. وسيتم استخدام جزء من مرافق ميناء سلمان لأغراض الملاحة والتخزين بحسب الحاجة.

وتقع منطقة البحرين اللوجستية بجوار الميناء الجديد في الحد. وضممت المنطقة بشكل أساسي لتوفير مرافق لخدمات التصدير وإعادة التصدير، والأنشطة الصناعية الخفيفة مثل التغليف والتعبئة والتخزين. وتبلغ مساحة منطقة البحرين اللوجستية المتاحة للتأجير نحو ١,٠ كيلومتر مربع في الوقت الحالي، مع وجود خطط لتوسعة مساحتها لتبلغ ٢,٥ كيلومتر مربع.

وتقدم منطقة البحرين اللوجستية المساحات والمرافق المتاحة للتأجير والتطوير من قبل شركات القطاع الخاص للاستخدامات اللوجستية. وإضافة إلى المنطقة الحالية سوف يتم دراسة توسعة المناطق اللوجستية بما يلي متطلبات نمو القطاع. وقد قمنا بتطوير الممر البري الذي يربط بين جسر الملك فهد وميناء خليفة بن سلمان، حيث تم استكمال تطوير أول تقاطعين على الممر المذكور. وسيتم بدء العمل على تطوير التقاطع الثالث الواقع على تقاطع ميناء سلمان.

وتتكون خطة تطوير مطار البحرين من مسارين. ويتمثل المسار الأول في تطوير وتوسعة المطار الحالي ليتمكن من مواجهة النمو المطرد في عدد المسافرين وتدفق البضائع بحيث يرفع قدرته الاستيعابية للعقد القادم ويمكن المملكة من مواكبة النمو المتوقع للاقتصاد والتجارة وبالتالي حركة المسافرين. وسوف تتيح توسعة المطار الحالي توفير مساحات إضافية في مبنى المسافرين وخدمات الشحن السريع ليلبي طلب الشركات الحالية والمستقبلية، وبناء مساحات جديدة لمواقف الطائرات وتحسين عمليات سير الشحن والتخزين. وسيبدأ العمل في هذا المسار خلال عام ٢٠١١ لتتمكن شركة مطار البحرين من البدء في تشغيل هذه المشاريع التطويرية مع بداية عام ٢٠١٤. كما ستتواصل شركة مطار البحرين مع المستثمرين الرئيسيين الحاليين والجدد لتحديد متطلباتهم وإيجاد الحلول التي من شأنها أن تلبى احتياجاتهم بصورة واضحة وشفافة.

ويتمثل المسار الثاني في البدء بتطوير وبناء مطار جديد لمملكة البحرين يقع شمال منطقة المطار الحالي تتوافر فيه البنية التحتية والمرافق اللازمة التي من شأنها أن تواكب النمو المتوقع لطلب خدمات الشحن والمسافرين على المدى الطويل.

وسوف نستمر في تطوير ورفع مستوى الخدمات والإجراءات الجمركية وتطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع الخدمات اللوجستية ، من أجل تنظيم الأنشطة اللوجستية في المملكة بشكل فعال يأخذ في الاعتبار ضمان جودة الخدمات ومعايير السلامة. وسنقوم بمراجعة وتحديث التشريعات المتعلقة بالنقل البحري والبري وخدمات الشحن السريع. وفي إطار ذلك سيتم إجراء دراسة تحليلية شاملة للقوانين والتشريعات الحالية وتحديد أوجه النقص والثغرات التي يتعين معالجتها.

### ٢. قطاع النفط والغاز

يسهم قطاع النفط والغاز بشكل كبير وفعال في الاقتصاد البحريني. فمع نهاية عام ٢٠٠٩ بلغ إسهام القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي نحو ٢٥٪، وبلغت مساهمته في الصادرات نحو النصف وفي الإيرادات الحكومية حوالي ٨٠٪، كما حافظ القطاع على نسبة مساهمة في الناتج المحلي تقارب هذا المستوى خلال الربع الأول من ٢٠١٠. علاوة على ذلك أسهم قطاع تكرير النفط والبتروكيماويات بأكثر من نصف ناتج المملكة من القطاع الصناعي. ويشكل البحرينيون نسبة ٨٥٪ من العاملين في قطاع النفط والغاز. وخلال السنوات الأربع القادمة، سنضع برنامجاً استثمارياً من أجل رفع إنتاج آبار النفط والغاز البرية على مدى العقود القليلة القادمة.

وسنواصل تطوير وتحديث قطاع النفط والغاز، لتحقيق استدامة الإنتاج والصادرات، وضمان توفير الوقود والطاقة اللازمة للاستخدامات الصناعية والسكنية، والحفاظ على مستوى العوائد الحكومية من النفط، وضمان تلبية احتياجات مملكة البحرين من الطاقة التي تشمل احتياجات توفير الوقود لقطاع التصنيع وتوليد الكهرباء

والنقل بالإضافة إلى احتياجات الطاقة الأخرى. وسنتخذ من الخطوات ما يكفل زيادة كفاءة استخدام الطاقة في البحرين، وتعزيز الموارد المحلية من النفط والغاز، واستكشاف الفرص الإقليمية والعالمية المتاحة لاستيراد الغاز، وكذلك البدء في إجراء الدراسات والأبحاث حول المصادر البديلة للطاقة.

وقد أطلقنا في عام ٢٠٠٩ برنامجاً طموحاً يهدف إلى زيادة إنتاج النفط والغاز في المملكة. وقد شكلت الشركة القابضة للنفط والغاز مشروعاً مشتركاً (شركة تطوير البترول) مع شركة مبادلة الإماراتية وشركة أوكسيدنتال بترولיום لتطوير حقل البحرين، بهدف زيادة مستويات إنتاجه من النفط الخام والغاز. وستعمل شركة تطوير البترول مشغلاً لحقل البحرين وفق اتفاقية التطوير والمشاركة المبرمة مع حكومة البحرين. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج الحقل من النفط الخام إلى ثلاثة أضعاف إنتاجه الحالي في غضون ست سنوات. كما تهدف شركة تطوير البترول كذلك إلى مضاعفة سعة إنتاج حقل البحرين من الغاز حيث سيتم استخدامه لتلبية الاحتياجات المحلية المتنامية.

ونسعى كذلك لتأمين مصادر إضافية من الغاز الطبيعي لتلبية الطلب الحالي المتزايد لاقتصاد المملكة المتنامي. وذلك من خلال التنقيب عن احتياطات إضافية من النفط والغاز في المياه المغمورة وفي حقل البحرين، فضلاً عن تأمين إمدادات الغاز من الدول المجاورة الإقليمية والدولية.

وسنواصل تطوير مهارات القوى العاملة البحرينية لضمان تنمية ورفع كفاءة قطاع النفط والغاز في المملكة وتحسين برامج التدريب والتطوير الحالية، وتوفير التدريب لتلبية الاحتياجات المتنامية والمتغيرة لهذا القطاع وخاصة في مجال استخدامات التقنية



الحديثة، وإدارة المعرفة والخبرات اللازمة لضمان استدامة مؤسسات وشركات القطاع، وتكوين مجموعة من الطاقات البحرينية التي تسهم في جعل المملكة مركزاً متميزاً لتوفير العمالة الماهرة في هذا القطاع.

وسنعمل على تخصيص نسبة من إيرادات شركات النفط والغاز للاستثمار المباشر في قطاع النفط والغاز وذلك لتمديد عمر إنتاج النفط والغاز وتوزيع مصادر الدخل في هذا القطاع، وخلق تراكم استراتيجي لأصول النفط والغاز في أماكن أخرى، وإعداد القطاعات الصناعية لاستبدال الكميات المستوردة مع بدائل الإنتاج المحلي من النفط والغاز.

### ٣. تطوير أداء محفظة الموجودات النفطية وغير النفطية المملوكة للدولة

تمتلك الدولة حصصاً متفاوتة في مجموعة واسعة من الشركات العاملة في قطاعات مختلفة. وقد قمنا بتجميع موجوداتنا ووضعها تحت إشراف شركات قابضة حكومية بهدف تحسين إدارة وأداء هذه الموجودات. وقد تم وضع معظم الأصول غير النفطية تحت إدارة شركة ممتلكات البحرين القابضة، من أجل إيجاد محفظة متوازنة من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والعالمية تحقق عوائد مرتفعة وتوزع المخاطر من خلال التنوع الجغرافي والصناعي لأنشطتها الاستثمارية.

وتمثل الشركة القابضة للنفط والغاز الذراع الاستثمارية للهيئة الوطنية للنفط والغاز، حيث تدير استثماراتنا في شركة نفط البحرين (بابكو)، وشركة غاز البحرين الوطنية (بناغاز)، وشركة توسعة غاز البحرين الوطنية، وشركة البحرين لتزويد وقود الطائرات (بافكو)، وشركة البحرين لزيوت التشحيم الأساسي،

وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، وشركة تطوير للبتروول.

وستعمل كلتا الشركتين القابضتين على تنمية ثروة مملكة البحرين والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني مع تحقيق عوائد مالية مستدامة للاستثمار على المدى الطويل. بالإضافة إلى تطوير وتحسين أداء الشركات التابعة لهما، مع دراسة إمكانية خلق المزيد من القيمة المضافة وتحديد وتطوير مشاريع جديدة من شأنها أن تساعد في تنويع اقتصاد المملكة، وتعزيز الصادرات وتنمية فرص عمل للبحرينيين.

وسيتم تقييم وقياس الأداء المستقبلي للأصول المملوكة للدولة باستخدام مؤشرات محددة لقياس الأداء ومتابعة التقدم. وسيتم كذلك تبني أعلى المعايير المهنية الدولية لتحقيق قدر أكبر من الشفافية ومواكبة أفضل الممارسات التجارية.

### ٤. قطاع الصناعات التحويلية

لقد حقق قطاع الصناعات التحويلية نسبة نمو حقيقية بلغت ٨٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩، مقارنة بنسبة نمو للنتائج الإجمالية الكلي قدرها ٤٤٪ خلال هذه الفترة. وارتفعت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٢٪ إلى ١٦٪ في نفس الفترة. بالإضافة إلى النمو المرتفع لناتج قطاع الصناعات التحويلية، نما التوظيف في هذا القطاع بنسبة ٤٦٪ خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩، وهو ما يمثل ١٠٪ من مجموع نمو التوظيف خلال هذه الفترة.

وسنسعى خلال المرحلة المقبلة إلى تعزيز تنافسية القوى العاملة البحرينية، وتشجيع توظيف البحرينيين في قطاع الصناعات التحويلية عن طريق مواصلة تنفيذ مبادرات

لتدريب البحرنيين وتشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية، لزيادة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على العمال غير البحرنيين ذوي الأجور المنخفضة. حيث سنعمل على تبني عدد من المبادرات أهمها توفير وتطوير أراضٍ تخصص للمشاريع الصناعية وتحسين نموذج إدارة الأراضي الصناعية، وجذب وتشجيع الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية. وسنقوم بتحديد المناطق ذات الأولوية للتطوير على مدى السنوات الأربع المقبلة، كما سنحدد طبيعة استخدام كل أرض.

### ٥. التنمية الزراعية المستدامة

لقد تم تدشين الاستراتيجية الزراعية للتنمية المستدامة للفترة من ٢٠١٠-٢٠١٤ في فبراير ٢٠١٠ كخطة متكاملة للارتقاء بالوضع الزراعي في البلاد متضمنة الأهداف والبرامج التي تحقق النمو الزراعي. وتتوافق هذه الاستراتيجية مع إمكانيات البلاد واحتياجات المواطنين. وقد تم تحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة على النحو التالي:

- تحقيق أمن غذائي نسبي عن طريق زيادة الإنتاج في بعض السلع الغذائية الاستراتيجية لتقليل الفجوة في ميزان العجز الغذائي.
- تشجيع الاستثمار الزراعي لتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الزراعية.
- الرعاية الصحية الزراعية لمكافحة الأمراض النباتية والحيوانية.
- المحافظة على الموارد الطبيعية.
- التطوير الزراعي واستخدام التقنيات الحديثة.
- تنمية وحماية الأراضي الزراعية.

- بناء وتطوير القدرات لرفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في مجال الزراعة.
- دعم صغار المزارعين والمربين وذلك من خلال تقديم خدمات الرعاية العلاجية النباتية والحيوانية.

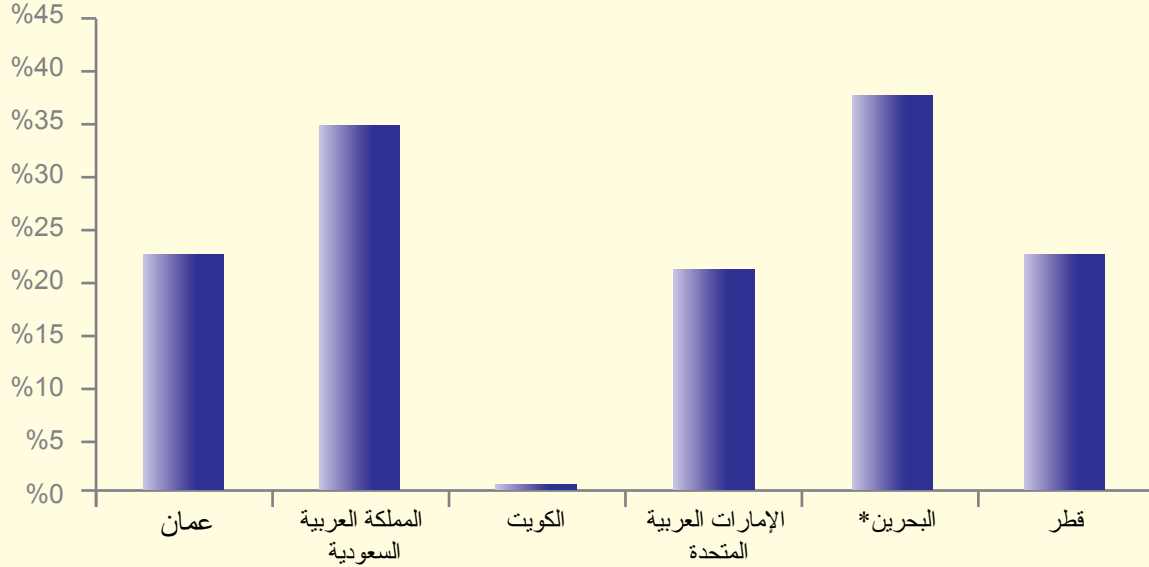
## ٦. استدامة الموارد البحرية والثروة السمكية

سنعمل على استدامة الموارد البحرية والثروة السمكية من خلال تطوير وتفعيل قوانين الحفاظ على تلك الثروة وزيادة الإنتاج من الأسماك عبر الاستزراع السمكي وتنمية الأرياف البحرية وتعزيز دور القطاع الخاص في مجال صناعة الأسماك، ودعم قطاع الصيد واستكمال المرحلتين الثانية والثالثة من مرافئ الصيد وتوفير التسهيلات اللازمة للصيادين والمحافظة على الموائل الطبيعية.

## ٧. جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

ارتفعت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البحرين والصادرة بشكل كبير نتيجة لتجاوب المملكة مع العولمة الاقتصادية. وتمكنت المملكة من اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة فاقت بكثير أياً من اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، عند قياسها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فخلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، حققنا أعلى مبلغ من الاستثمار الاقتصادي الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست بنسبة ٤٠٪ تقريباً.

## الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي (2009-2005)



أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر للبحرين تشمل استثمارات قطاع الخدمات المالية فقط  
المصدر: تقرير الاستثمار الدولي (الاونكتاد)، الجهاز المركزي للمعلومات، البنوك المركزية الخليجية

وسنواصل العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال وضع مجموعة من الوسائل والإجراءات لتحسين البيئة الاستثمارية والقانونية وتطوير نظم تأسيس الأعمال التجارية، وتوعية المستثمرين بالمزايا التي تتمتع بها البحرين لإنشاء وتوطين مختلف المؤسسات، إضافة إلى تعزيز برامج تمويل المشاريع التجارية ورواد الأعمال وتوفير برامج التدريب والرعاية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تعاوننا الاقتصادي مع دول العالم والتكتلات الاقتصادية الكبرى في الترويج لمملكة البحرين خارجياً من خلال المؤتمرات والندوات العالمية المتخصصة كبيئة جاذبة للاستثمارات بشتى أنواعها، والسعي لتوقيع المزيد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري التي تعود بالنفع على اقتصادنا الوطني.

وفي نفس الوقت سنقوم بتشجيع الاستثمار المحلي في تطوير القطاعات الاقتصادية البحرينية المختلفة. حيث تمتلك المملكة اقتصاداً قوياً ومتنووعاً وأخذاً في التوسع. ونهدف إلى تعزيز المنافسة في الاقتصاد البحريني من خلال مواصلة وتوسعة نطاق الجهود الرامية إلى خلق بيئة أعمال متميزة لتأسيس وممارسة مختلف الأعمال التجارية. وسنستمر في تعزيز المنافسة وإزالة الحواجز أمام دخول السوق البحريني، وسنتخذ تدابير لتحسين مجمل البيئة القانونية والتنظيمية لتعزيز الثقة في بيئة الأعمال في مملكة البحرين.

وقد جعلنا من اجتذاب رواد الأعمال والمستثمرين للتأسيس وممارسة الأعمال التجارية في المملكة أحد أولوياتنا، من خلال تطوير التشريعات المتعلقة بالاستثمار وممارسة الأعمال التجارية وتسهيل وتبسيط نظم تسجيل الأعمال التجارية والترخيص لها، وتعزيز إنفاذ أنظمة وقوانين الاستثمار ومعالجة احتياجات مملكة البحرين من الأراضي الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية وتطوير الخطة الترويجية والتسويقية للبحرين «البحرين بيئة صديقة الأعمال».

وكان للنجاح الكبير الذي شهدته مدينة سلمان الصناعية دور كبير في استقطاب الاستثمارات الصناعية والتجارية وتعزيز التنمية الاقتصادية، وستتم دراسة جدوى قيام مدينة صناعية اقتصادية كبرى تفي باحتياجات مملكة البحرين المستقبلية.

ونسبة لأهمية دور المعارض والمؤتمرات في استقطاب المعارض العالمية والرواج الذي تشهده حالياً، فقد تم وضع الخطوات الأولى لتأسيس مدينة المعارض والمؤتمرات بمشاركة القطاع الخاص في منطقة الصخير لتعزيز مكانة البحرين في هذا المجال.

## ٨. قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ندرك أن هناك مكاسب كبيرة من حيث الإنتاجية والقدرة التنافسية يمكن أن يتم تحقيقها من خلال الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات الاقتصادية.

وقد انتشرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مطرد في مملكة البحرين خلال العقد الماضي نتيجة للإصلاحات التنظيمية والرقابية، وتحرير قطاع الاتصالات، وتوفير منتجات جديدة. وتشمل هذه المنتجات أجهزة الحواسيب بأسعار معقولة وبمواصفات عالية في مواقع العمل والمنازل، وتقنيات الهواتف النقالة، وخدمات الإنترنت للنطاق العريض (برودباند)، والاستخدام الكثيف والرخيص نسبياً للاتصالات الهاتفية الدولية.

وخلال السنوات الأربع القادمة نعتبر أن توفير خدمات الإنترنت للنطاق العريض (برودباند) بحيث تغطي جميع أرجاء المملكة وبأسعار مناسبة تتاح لمواقع العمل والمنازل على حد سواء بحلول عام ٢٠١٤ أحد الالتزامات الأساسية في هذا المجال. الأمر الذي من شأنه أن يساهم في نمو وتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن مساهمته كأداة مساندة تحفز النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إضافة إلى ذلك سوف نعمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز البيئة التشريعية والتنظيمية لتطويع سوق تقوم على المنافسة من

أجل تقديم خدمات اتصالات مبتكرة متوفرة للجميع وتهدف إلى جذب وتشجيع الاستثمار المستدام واحترام مصالح المستهلكين.

## ٩. قطاع السياحة

خلال العقد المنصرم نما إجمالي ناتج قطاع الفنادق والمطاعم - كمؤشر عن قطاع السياحة - بما يزيد على ١٥٩٪ كما ارتفع عدد الزوار القادمين إلى المملكة بنسبة ٨٠٪.

وبينما تعتمد السياحة في مملكة البحرين حالياً بشكل رئيسي على الزوار القادمين من الدول المجاورة، هناك مجالات واسعة لتنوع وتطوير الخدمات والمشاريع السياحية والترويج لمملكة البحرين كوجهة سياحية بحيث تستقطب المملكة المزيد من السياحة العائلية والثقافية.

وسنعمل على تنمية القطاع السياحي كأحد ركائز التنمية الاقتصادية المستقبلية المستدامة والتنويع الاقتصادي، وأحد أهم القطاعات الواعدة لتحقيق النمو وتوفير الوظائف. وسيتم تعزيز فرص تنمية هذا القطاع عبر تعظيم الاستفادة من مقومات مملكة البحرين الطبيعية، وتراثها الثقافي الغني، وموقعها الجغرافي المتميز، ومجتمعها المعتدل والمتسامح، وطبيعة شعبها المضياف.

وسوف نتبع استراتيجية متكاملة لتطوير قطاع السياحة تركز على تحسين إدارة القطاع بشكل عام.



وسوف نقوم بإنشاء هيئة مستقلة لتنمية القطاع السياحي ووضع الاستراتيجيات والسياسات التي من شأنها أن تساعد في نمو القطاع، إضافة إلى تنفيذ عدد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين التشريعات والنظم الحالية، وتطبيقها، والترويج للبحرين كوجهة سياحية عائلية وثقافية وتجارية، وتعزيز الخدمات والمرافق السياحية العائلية والثقافية، واتخاذ مبادرات من شأنها تعزيز البنية التحتية المساندة لقطاع السياحة، بما في ذلك توسعة مطار البحرين، وتحسين شبكة الطرق، وتعزيز كفاءة الإجراءات الجمركية.

كما سنقوم بتطوير برامج تدريب البحرينيين لشغل الوظائف في قطاع السياحة لمواكبة متطلبات هذا القطاع، بما في ذلك التدريب في مجال إدارة الفنادق والمرافق السياحية، وتأهيل المرشدين السياحيين، بالتنسيق مع القطاع الخاص البحريني.

### ١٠. التنمية العقارية

نتيجة للمساهمة المهمة للتنمية العقارية في النمو الاقتصادي، سنعمل على ضمان فعالية وموثوقية القوانين العقارية وبيانات الأراضي وممارسي المهن العقارية، لتلبية الاحتياجات المتنامية لهذا القطاع من خلال ضمان استقرار وشفافية سوق العقارات والأراضي وعمله بشكل جيد، ومراجعة القوانين الحالية وإدخال قوانين وسياسات وأنظمة عقارية وتطويرية شاملة لضمان أن يتمتع القطاع العقاري بالثقة وأن يعمل بشكل سليم، مثل قانون التطوير العقاري وقانون الإيجارات. إضافة إلى تطبيق برامج تدريب وتأهيل لتزويد جميع ممارسي المهن العقارية بالمهارات المناسبة اللازمة لمزاولة عملهم في هذا المجال. وإدخال وسيلة توفر فرص الحصول على أحدث معلومات السوق فيما يتعلق بأسعار العقارات، والمعاملات العقارية، وغيرها

من البيانات الهامة. وسوف يساعد هذا العاملين في المجال العقاري على اتخاذ قرارات قائمة على المعرفة وتستند إلى بيانات دقيقة وموثوق بها.

## ١١. رعاية وتشجيع الابتكار والبحث والتطوير

يتطلب إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة ومدفوع بالابتكار تنمية القدرة على التكيف مع المنتجات والخدمات المبتكرة، سواء المنتجة محلياً أو في الخارج، فضلاً عن تطوير وخلق منتجات وخدمات جديدة.

وفي الوقت الحالي هناك عدد من البرامج المتوافرة لدعم الابتكار والبحوث الموجهة نحو ريادة وتطوير الأعمال في مملكة البحرين. فعلى سبيل المثال يقدم صندوق العمل (تمكين) المشورة والتدريب والمساعدة الفنية للأفراد والمؤسسات على حد سواء في مجال التكنولوجيا. كما يوفر بنك البحرين للتمويل لمساعدة رواد الأعمال والشركات القائمة على النمو والابتكار. وتشمل برامج الدعم ذات الصلة توفير التمويل، وتقديم القروض التعليمية، وترتيب تمويل التصدير للسلع المصنعة في البحرين.

وسنستمر خلال الفترة المقبلة في تشجيع البحوث التطبيقية وتطوير التقنيات والاستخدام التجاري للأفكار المبتكرة، بما في ذلك تطوير السياسات، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة، وإعداد فريق عمل وطني للابتكار وتوفير المنح للبحوث ذات التطبيقات التجارية، وتوفير تمويل رأس المال المخاطر، وتقوية إنفاذ قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. كما سيتم النظر في إمكانية التعاون مع القطاع الخاص لإنشاء مناطق مخصصة للبحث والتكنولوجيا، وسوف ننظر

في إمكانية توفير حوافز أو دعم للمشاريع على أساس الجدوى الاقتصادية وتحليل التكاليف والفوائد.

### ١٢. دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تساهم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في اقتصاد مملكة البحرين، سواء بشكل مباشر أو من خلال الخدمات والمنتجات التي تقدمها للمؤسسات الأكبر حجماً. ونسعى لضمان نمو وازدهار هذه المؤسسات عبر تعزيز برامج دعمها وتمكينها من إنتاج سلع وخدمات قادرة على المنافسة دولياً وخلق فرص عمل للبحرينيين وتشجيع الريادة في تأسيس الأعمال التجارية وتحسين البيئة الاستثمارية في مملكة البحرين، بما في ذلك قانون لتنظيم المنافسة يرمي إلى الحد من الممارسات الاحتكارية والغش والتواطؤ التجاري، والعمل في مبادرات لتطوير برامج التدريب وإعادة التدريب، وتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير المنح لتشجيع الابتكار والأبحاث، وتطوير وتسهيل إجراءات تأسيس ومزاولة الأعمال التجارية.

وسنقوم بإنشاء مركز لتنمية الصادرات يهدف إلى مساعدة المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتصبح مؤسسات تصديرية ناجحة.

### ١٣. القطاع المالي والمصرفي

تعتبر مملكة البحرين مركزاً عالمياً رائداً للخدمات المالية في منطقة الخليج، حيث يشكل قطاع الخدمات المالية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد البحريني ويسهم

بنحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، موفراً ما يقارب ١٤,٠٠٠ فرصة عمل نال البحرينيون الجزء الأكبر منها. وقد استطاع قطاع الخدمات المالية في البحرين أن يتجنب العديد من المشاكل التي واجهت القطاع قبل وأثناء الأزمة. كما استطاع أيضاً أن يحافظ على الوظائف من دون خسائر كبيرة حيث زاد عدد الوظائف التي استجدت في القطاع في العام الماضي بنحو ٢٠٠ وظيفة وذلك بسبب التوسع الذي شهده قطاع التأمين والخدمات المالية غير المصرفية. هذا وقد سجل القطاع خلال الفصول الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٠ نمواً يزيد على نفس الفترة خلال العام السابق بنسبة ٦,٢٪.

ويدعم هذا القطاع إطار قانوني محكم ومرن وله سمعة عالمية ممتازة، بالإضافة إلى توافر قوى عاملة محلية ذات مهارات عالية. ويشكل هذا المزيج من الخبرة المحلية والقوانين الجيدة أساساً قوياً يمكن لمملكة البحرين أن تعتمد عليه في تطوير فرص جديدة وناشئة في قطاع الخدمات المالية، وخصوصاً مع إعادة هيكلة القطاع في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

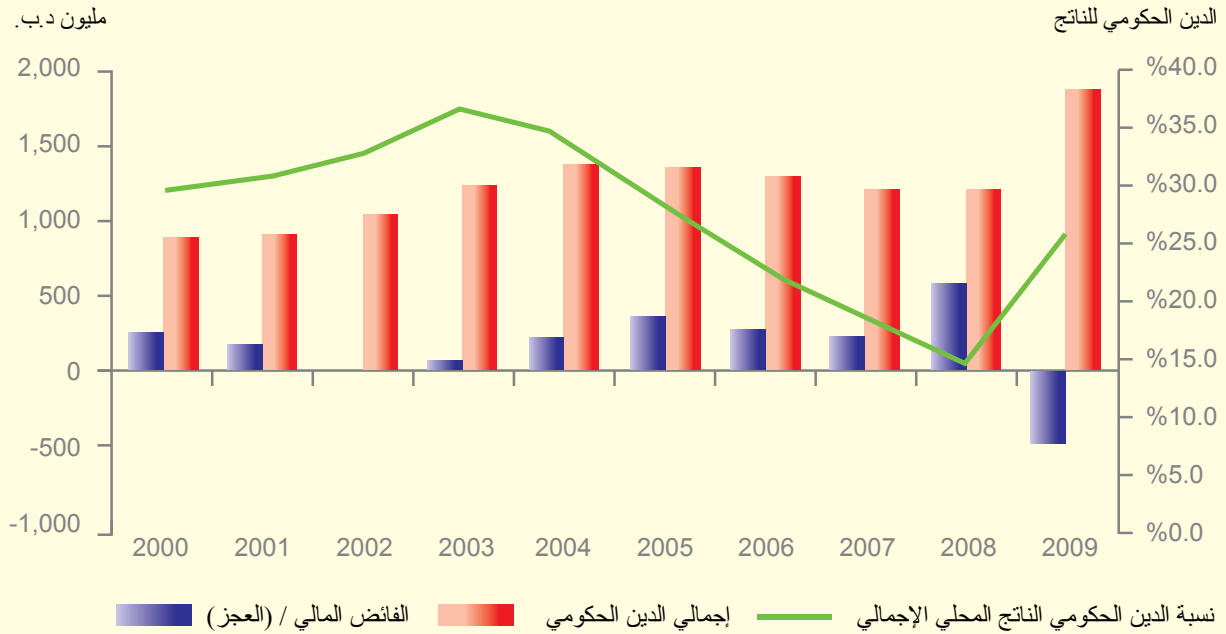
وسوف نركز في المرحلة المقبلة على أهمية الاستمرار في تعزيز مكانة المملكة واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان محافظتها على مركزها الريادي في القطاع المالي والمصرفي، ولتعزيز مكانة البحرين الإقليمية كمركز للخدمات المالية والمصرفية ورفع كفاءة البنية التحتية للقطاع وتويع تركيبته من خلال تطوير المزيد من المنتجات والخدمات المالية مثل الصيرفة الإسلامية والتأمين، والأسواق الرأسمالية، وإدارة الأصول والثروات، والخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المالية المساندة، وخدمات إدارة الصناديق المالية.

وسنعتي الأولوية للمبادرات التي ترفع من مهارة وكفاءة العاملين في قطاع الخدمات المالية، مع استقطاب مهنيين جدد إلى السوق البحريني، لتعزيز قدرة القطاع على اغتنام وخلق فرص النمو بشكل مستدام. وتماشياً مع سجل البحرين في اتباع افضل الممارسات المهنية والرقابية فسيتم العمل على تطبيق الأنظمة الرقابية الجديدة والتي أقرت من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتأمين عمل القطاع المصرفي بالتوافق مع الأنظمة العالمية وتعزيز تنافسية مركز البحرين المالي.

### ١٤. الميزانية العامة للدولة

تمكنت البحرين من خفض الدين الحكومي بشكل كبير تزامناً مع بدء ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٣. وانخفضت نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من النصف، من نسبة ٣٧٪ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٥٪ فقط في ٢٠٠٨، بينما استمرت نسبة المصروفات الحكومية عالية بين ٢٥٪ و ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبسبب تزايد نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة فمن المتوقع أن يزداد إجمالي الدين الحكومي العام من ٤٦٦٢ مليون دينار في عام ٢٠١٠ إلى ٥٨٠٠ مليون دينار في عام ٢٠١٢.

الفوائض والعجزات المالية وإجمالي الدين العام مع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (2009-2000)



المصدر: وزارة المالية

وقد تم وضع الميزانية العامة للسنوات المالية ٢٠١١-٢٠١٤ اعتماداً على عدد من المبادئ، أهمها تطبيق التمويل الاستراتيجي، وزيادة إنتاجية القطاع العام من خلال تقليص نفقات الجهاز الحكومي وإعادة توجيه الدعم، والأخذ بمبدأ ترشيد الإنفاق كسياسة عامة في جميع مراحل إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة بما في ذلك مراجعة المصروفات المتكررة وإعادة توجيهها بغرض تغطية احتياجات تنفيذ المشاريع الجديدة والقائمة، وضبط الدين العام وتنويع مصادر التمويل الذاتي.

وتضمنت المحاور الرئيسية للميزانية دعم رؤية البحرين الاقتصادية، والحفاظ على مقومات الاستقرار الاقتصادي، ورفع مستوى الإنتاجية والكفاءة في الأداء، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وتطوير مظلة الرعاية الاجتماعية، ودعم برامج ومشاريع تحسين دخل المواطنين، وتوفير السكن الملائم للمواطنين، وتطوير التعليم والتدريب وتشجيع البحث العلمي، ودعم مشاريع تطوير الخدمات الصحية، ومشاريع البنية التحتية، وتعزيز موقع البحرين كمركز لخدمات الإمداد اللوجستي.

كما سنركز في المرحلة القادمة على المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، مع محاولة ترشيد الإنفاق الحكومي بدون التأثير سلباً على المشروعات التي يتم تنفيذها أو الخطط الموضوعية، والعمل على معالجة العجز المالي في الموازنة وزيادة الاحتياطات النقدية وتقليل الدين العام من خلال سياسات مالية ونقدية أكثر فاعلية، والنظر في مجموعة واسعة من خيارات الإنفاق والإيرادات، للتخلص من العجز والعودة إلى تحقيق فوائض مالية مستدامة.

أيضاً سنسعى إلى طرح العديد من المبادرات لتطوير الإيرادات الحكومية من خلال تنمية القطاع النفطي واستحداث مصادر تمويل غير تقليدية عبر توسيع قاعدة التعاون والشراكة مع القطاع الخاص.





# ثالثاً: سياسة التنمية البشرية والاجتماعية

لقد تم تحقيق تحسن مستمر في مستوى التنمية البشرية خلال الأعوام السابقة. وانعكس ذلك في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث جاءت مملكة البحرين في المركز الرابع عربياً والحادي والأربعين عالمياً من بين ١٧٧ دولة تضمنها التقرير. واحتلت في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ المركز الـ ٣٩ عالمياً، وجاءت على رأس الدول المصنفة على أن التنمية البشرية فيها «عالية»، واحتفظت بموقعها المتقدم وسط الدول الصناعية ذات التنمية البشرية العالية محققة تقدماً ملحوظاً ومستمراً في مؤشر الرفاهية والتنمية الاقتصادية والإنسانية. وقد نالت إنجازات المملكة تقدير المنظمات الدولية من خلال الجوائز العديدة التي خصصتها تلك المنظمات، ومنها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) وجائزة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. الأمر الذي يحمل دلالات إيجابية عديدة تؤكد نجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها مملكة البحرين. وللمضي قدماً فيما حققته المملكة في هذا المجال سواصل الجهد للتنمية البشرية المستدامة والارتقاء بالمواطن باعتباره الثروة الحقيقية للوطن وهدف التنمية وغايتها، وتوفير مختلف أوجه الرعاية والدعم وتقديم جميع الخدمات التي تكفل حياة كريمة لجميع المواطنين، وخاصة في المجالات الآتية:

### ١. الخدمات الإسكانية

لقد إهتمت الحكومة خلال السنوات الماضية بتطوير ودعم قطاع الاسكان حيث تم صرف مبلغ وقدره ٤٩١ مليون دينار بحريني لهذا القطاع.

وسنقوم بتحديث وتطوير السياسات والاستراتيجيات الإسكانية لتصبح أكثر

مرونة واستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وسوف تغطي هذه السياسات مسائل مثل معايير الاستحقاق للحصول على الخدمات الإسكانية، ونوع وعدد الوحدات السكنية التي يجب توفيرها سنويا، وخيارات التمويل التي ستكون متاحة إما لشراء وإما لترميم وإما لبناء وحدات سكنية، مع تطوير قاعدة بيانات توفر معلومات دقيقة وحديثة عن جميع أصحاب الطلبات.

كذلك تشمل هذه السياسات البحث عن حلول لضمان توفير العدد الكافي من المساكن للمواطنين وبشكل مستمر، وتوفير الدعم اللازم لسرعة تنفيذ المشاريع الإسكانية لضمان توفير السكن الملائم لجميع المواطنين من ذوي الدخل المحدود، والسعي نحو تقليص فترة الانتظار عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك للاستثمار في بناء مساكن اجتماعية سيتم تشييدها في مناطق مختلفة من مملكة البحرين، وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في حل مشكلة الإسكان من خلال تقديم قروض تنافسية في إطار نظام الرهن العقاري.

وتشمل سياسات الإسكان أيضا العمل على استكمال المشاريع الإسكانية القائمة في النويدرات، الرفاع الشرقي، وادي السيل، المرخ، مدينة زايد، مدينة حمد وغيرها من مناطق المملكة، إلى جانب مواصلة العمل في مشروع المدينة الشمالية.

وتتضمن خطة الإسكان للسنوات الأربع القادمة تقديم خدمات إسكانية بما تشمله من إنشاء وحدات إسكانية وتوزيع القسائم وغيرها من الخدمات، في حدود مبلغ وقدره ٤٨٠ مليون دينار بحريني. وكذلك توفير الأراضي المطلوبة للبناء عن طريق الاستملاك والاستصلاح والتعاقد مع أكبر عدد ممكن من الشركات

المحلية المؤهلة للبناء وغيرها من الشركات الأجنبية المؤهلة، وصولاً إلى ما نهدف إليه من تقليص فترة الانتظار إلى خمس سنوات مع نهاية عام ٢٠١٤. بالإضافة إلى تقديم مبلغ وقدره ١٥٦ مليون دينار بحريني لدعم الخدمات والمشاريع الإسكانية، وتخفيض الأقساط الإسكانية وبرنامج علاوة الإيجار.

وسوف يتم تقديم المساندة والدعم اللازمين لبنك الإسكان لأداء المهام الموكولة إليه بشكل فعال.

## ٢. الخدمات الصحية

لمواصلة العمل على التطوير وتحقيقاً للمزيد من الإنجازات في مجال الرعاية الصحية، وضعت الحكومة توجهات محددة يتم من خلالها العمل على الإنجاز والتطوير والتميز في تقديم الخدمات. وتشمل التوجهات الاستراتيجية الأهداف التالية:

### ● الحفاظ على صحة السكان من خلال تعزيز الصحة الوقائية

سنقوم بحماية الصحة العامة وتوفير الخدمات الوقائية عن طريق تعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية ووضع وتعزيز السياسات والخطط الوطنية للوقاية ومكافحة الأمراض غير المعدية وتعزيز أنماط الحياة الصحية.

### ● التنسيق والتكامل بين جهات النظام الصحي

ونظراً لتشعب وأهمية وتعدد التحديات التي تواجه الخدمات الصحية وطبيعة

المشاكل الصحية إلى جانب التحولات الديموغرافية وأسلوب الحياة المعاصرة، وتعدد الجهات التي تعمل في القطاع الصحي، سنعمل على تطوير الخدمات الصحية من خلال التنسيق والتكامل بين جهات النظام الصحي على المستوى الوطني لتقديم خدمات ذات جودة وكفاءة عالية.

● تعزيز دور وزارة الصحة في صنع السياسات الصحية والحوكمة

كما سنعمل على تعزيز دور وزارة الصحة في صنع السياسات الصحية المبنية على البراهين وتطوير نظام الحوكمة لمجمع السلمانية الطبي في إطار أفضل الممارسات الدولية ووضع الآليات المناسبة لتطوير آلية اتخاذ القرار وجمع واستخدام المعلومات الصحية، ودعم تأسيس الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية للترخيص لجميع المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية وتنظيم جميع مرافق الرعاية الصحية (العامة والخاصة)، إلى جانب إقامة شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز وتطوير الخدمات الصحية في المملكة.

● استدامة الخدمات الصحية

وسنسعى لضمان استدامة الخدمات الصحية عن طريق تطوير نظام تمويل الرعاية الصحية ودراسة إمكانية تطبيق نظام التأمين الصحي والاستخدام الأمثل للموارد المالية والموارد البشرية في وزارة الصحة وتحسين الخدمات الإدارية وإدارة المشتريات والصيانة.

● الجودة أولاً

ونسعى إلى البناء على الإنجازات المتعددة، وذلك باستكمال تطوير ورعاية الخدمات الصحية وفقاً لأعلى المعايير في هذا المجال لرفع جودة وكفاءة تقديم الخدمات الصحية من حيث العلاج والرعاية والتأهيل الصحي، والمحافظة على الاعتماد الدولي للمرافق الصحية بوزارة الصحة، وتحقيق أقصى قدر من سلامة المرضى والسعي نحو جعل المملكة مركزاً متميزاً في مجال الرعاية الصحية، والبدء في تشغيل مستشفى الملك حمد الجامعي ليكون إضافة مميزة للخدمات الصحية في المملكة.

● مواصلة العمل على أن تكون خدمات الرعاية الصحية في متناول الجميع

وإدراكاً لأهمية توفير خدمات الرعاية الصحية للسكان اتخذنا العديد من المبادرات لتحسين وتوسيع نطاق الخدمات المتاحة، وتسهيل وصول الرعاية الصحية الأولية والثانوية وما بعدها إلى الجميع، وذلك بتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية والثانوية لتكون في متناول الجميع وضمان أن تكون ذات جودة مناسبة ومن تلك المبادرات بناء وتشغيل العديد من المراكز الجديدة للرعاية الصحية الأولية، والبدء في تشغيل مستشفى الملك حمد الجامعي.

وستشهد الفترة المقبلة أيضاً، إنشاء مركز وطني لمكافحة السرطان وإنشاء مركز لأمراض الدم وإنشاء مستشفى للولادة في المنطقة الوسطى وتجهيز أربعة مراكز صحية جديدة في مختلف مناطق البلاد. وقد وضعت الحكومة معياراً

لقطاع الرعاية الصحية الأولية يتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال.

### ٣. التعليم والتدريب

لقد حققت مملكة البحرين، خلال السنوات الماضية تقدماً ملحوظاً في توفير التعليم للجميع، و تم تحقيق الاستيعاب الكامل للطلاب في سن التعليم الإلزامي، حيث تبوأَت المملكة المركز الأول على الصعيد العربي في هذا المجال ولثلاث سنوات متوالية، فبلغت نسبة قيد الطلبة في التعليم الابتدائي حوالي ١٠٠٪، ووفرت الدولة المقعد الدراسي لجميع أبناء البحرين في المراحل الدراسية المختلفة مع ضمان المساواة الكاملة بين البنين والبنات، وستشهد المرحلة القادمة إن شاء الله تنفيذ المزيد من برامج ومبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب.

وقد عملت الحكومة من خلال مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب في السنوات الأربع الماضية على إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب وإنشاء بوليتكنك البحرين التي توفر درجتي الدبلوم والبكالوريوس في مجال التعليم التقني والتطبيقي. بالإضافة إلى إنشاء كلية البحرين للمعلمين التي من شأنها إعداد المعلمين المستجدين والمؤهلين للعمل في وزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى تطوير المعلمين الحاليين مهنياً وتطوير برنامج التعليم الثانوي المهني.

كما عملت الحكومة من خلال المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب على إدخال عدد من المبادرات التطويرية على جامعة البحرين ومعهد البحرين للتدريب انعكست في خططها التنفيذية الجديدة. ودشنت عدداً من البرامج الشاملة لتطوير أداء المدارس والتعليم العالي و التعليم الفني والمهني.

### ● مواصلة الجهود لتعزيز البنية الأساسية للتعليم

وخلال المرحلة المقبلة سنواصل جهودنا لتعزيز البنية الأساسية للتعليم، بما في ذلك البنية الإلكترونية، التي من شأنها الارتقاء بعمليات التعليم والتعلم، والتواصل مع أطراف العملية التربوية، لتستجيب لزيادة الطلب على هذه الخدمة الأساسية بإقامة المزيد من المنشآت التعليمية ومواصلة التوسع في إنشاء المزيد من مراكز مصادر المعرفة، ومنها العمل على إنشاء مكتبة الملك حمد الرقمية.

كما سنعمل على الارتقاء بنوعية المنشآت المدرسية للمرحلة القادمة وجعلها متوافقة مع أعلى معايير الجودة والسلامة، وبما ينسجم مع متطلبات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب.

### ● الارتقاء بجودة المخرجات

وبعد أن حققنا قدراً مشرفاً من الإنجاز على الصعيد الكمي، فإننا سوف نركز في المرحلة القادمة على تحقيق إنجاز مماثل على صعيد جودة التعليم، ورفع مستوى خريجي مدارسنا الحكومية، وإعداد الطالب وتأهيله لمواجهة متطلبات سوق العمل على المستويين المحلي والعالمي، من خلال تحسين أداء الطلبة بزيادة الوقت المخصص للتعلم والعمل على الارتقاء بنوعية التعليم، ومراجعة وتطوير المناهج الدراسية، بما يحقق الموازنة بين الكفايات المعرفية والمهارات المطلوبة في سوق العمل، بالإضافة إلى اكتساب المهارات الحياتية



التي تهيئ لمقومات المواطنة، كما ستشكل هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب خلال المرحلة المقبلة إحدى أهم أدوات المراجعة والتقييم الخارجي المحفز على الارتقاء بالأداء المدرسي، وبجودة المخرجات التعليمية، حيث ستقوم الهيئة بمواصلة مراجعاتها لجميع المؤسسات التعليمية وستقوم بمراجعة رياض الأطفال و المدارس الخاصة لأول مرة في الدورة الحالية و سنواصل جهودنا القائمة في مراجعة المدارس الحكومية و المعاهد التدريبيه و مؤسسات التعليم العالي لتساعد الطلاب و أولياء الأمور و المعنيين في الحكومة على اتخاذ القرارات المدروسة.

### ● تمهين المعلمين وتدريبهم

ولأهمية الدور الذي يضطلع به المعلمون في تنفيذ هذه التوجيهات التطويرية، سوف نواصل العمل على الارتقاء بمهنة التعليم، من خلال كلية البحرين للمعلمين، وتوفير المزيد من فرص التمهين والتدريب لشاغلي الوظائف التعليمية، والعمل على الارتقاء بأوضاع المعلمين المهنية والوظيفية، بما يمكن من الاحتفاظ بالعناصر ذات الكفاءة العالية في الميدان التربوي، وبما يساعد على جذب المزيد من الكفاءات للانخراط في هذه المهنة التي نعمل على أن يكون الانتماء إليها طموحاً وظيفياً واجتماعياً مهماً، إيماناً منا بأن المعلم الجيد هو العمود الفقري لأي تطوير للتعليم.

### ● الارتقاء بمستوى القيادات المدرسية

وسوف نولي اهتماماً كبيراً لرفع المهارات القيادية، والقدرة على التخطيط

الاستراتيجي لدى القيادات المدرسية، من خلال التدريب والتمهين المستمرين، بما يجعلها قادرة على قيادة ومتابعة تنفيذ برامج تحسين الأداء ميدانياً.

### ● تحسين أداء المدارس

ولتحقيق الجودة المطلوبة ستشهد المرحلة المقبلة التوسع التدريجي في تطبيق برنامج تحسين أداء المدارس، بما يتضمنه من خريطة متكاملة للتطوير، حتى يتم تعميمه ليشمل جميع المدارس الحكومية في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، وتنفيذ خطة للتطوير والمراجعة، ضمن دليل شامل لتحسين أداء المدارس والارتقاء بمخرجاتها، وتعزيز آليات التقييم والمساءلة، وتوفير المزيد من مستويات الدعم للمدارس، والاستجابة السريعة لمتطلبات التحسين التي يتم تحديدها بمعرفة الخبراء والمختصين.

### ● تطوير التعليم والتدريب الفني والمهني

وسوف نعمل على الارتقاء بقطاع التعليم والتدريب الفني والمهني، وحوكمتة ووضع خطة استراتيجية وطنية للنهوض بهذا القطاع الحيوي، وربطه باحتياجات سوق العمل ومتطلباتنا التنموية، وبأهداف وبرامج القطاع الصناعي، وذلك بالاستشارة بآراء وملاحظات ومقترحات أرباب العمل، باعتبارهم شركاء في هذا المجال، والعمل على تعزيز المهارات المهنية لدى المتعلمين، وتحديد مستويات المؤهلات المطلوبة لهم.

وستقوم الحكومة (من خلال وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل و تمكين وممثلين عن كبريات المؤسسات الصناعية وبيوت الخبرة) بتحديد ما يلي:

- اتجاهات التعليم والتدريب المهني في مملكة البحرين من خلال وضع خطة إستراتيجية وطنية ترتبط بالسياسة القطاعية للمملكة، وتسترشد بالمهارات المطلوبة التي تم تحديدها وآراء أصحاب العمل.

- إطار عمل لسياسة تنفيذ الخطة الاستراتيجية بما في ذلك توفير مجموعات شاملة من البيانات لدعم الطالب ومتخذ القرار وأولويات التخطيط .

- خطة وطنية للمهارات، يتم تحديثها بانتظام، تحدد الفجوات في المهن والمهارات بما في ذلك مستويات المؤهلات المطلوبة، ووضع أهداف محددة للإنجاز لمقدمي خدمات التدريب.

- ترتيبات تنظيمية جديدة للتعليم والتدريب المهني، ستحدد المعايير، وتجمع ما بين إدارة الترخيص وإلغاء الترخيص لمقدمي الخدمات، وتوفير متطلبات تسجيل و نطاق المؤهلات، واعتماد الدورات التدريبية، وإنشاء معايير للمؤهلات الوطنية مع المعايير المهنية المرتبطة بها، وضمان الجودة والتحسين المستمرين.

● تعزيز نظم المتابعة والتقييم للمدارس الخاصة ورياض الأطفال

ولضمان الانسجام بين مستويات التعليم في المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ورياض الأطفال، فإننا سنولي اهتماماً لمتابعة وتقييم أداء المدارس

الخاصة ورياض الأطفال، وتعزيز دورها التعليمي والتربوي، بما يضمن قدراً كافياً من التكوين المشترك على الأصعدة المعرفية والمهارية والقيمية، لتكون مخرجاتها منسجمة مع مخرجات تعليمنا النظامي، كما سنعمل على مراجعة ترتيبات وأنظمة الترخيص لهذا القطاع، بما يتوافق مع احتياجات مملكة البحرين التنموية.

### ● تنظيم التعليم العالي وإعادة رسم أولوياته

ستشهد المرحلة القادمة مراجعة شاملة لقطاع التعليم العالي، وإعادة رسم أولوياته، من حيث بنيته وتنظيمه وتراخيصه وبرامجه ونوعية مخرجاته، بما يتوافق مع أولوياتنا التنموية، وبما يحقق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى جعل البحرين الخيار الأفضل في سوق العمل، وسيتم التركيز على تنفيذ أجندة وطنية لتطوير هذا القطاع الحيوي، تستهدف رفع مستوى التحصيل الأكاديمي، وتلبية احتياجات سوق العمل، من حاملي المؤهلات الجامعية المؤهلين أكاديمياً وفنياً، بما يلبي طموحات المملكة التنموية.

كما سيتم بناء قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة حول التعليم العالي، وفقاً لأحدث المعايير الدولية، لدعم القرارات المتعلقة بإعداد الخطة العامة والسياسات الخاصة بالتعليم العالي والتراخيص بشكل فعال، وتوجيه جميع مؤسسات التعليم العالي إلى توفير بيانات ومعلومات دقيقة لمساعدة الطلبة وأولياء أمورهم في تحديد الخيارات الدراسية بالشكل الصحيح، والعمل على إحداث تطوير شامل لجميع قطاعات التعليم العالي، وزيادة الاهتمام بالبحث العملي، ونظم الحوكمة والتمويل

والإدارة، لضمان تكامل مختلف مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في مملكة البحرين، ضمن معايير موحدة وشفافة تحول دون الازدواجية في البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات، بحيث يتم تقليص البرامج الأكاديمية ذات فرص العمل المحدودة وتوجيه قطاع التعليم العالي إلى تعزيز وتطوير البرامج التي يحتاج إليها سوق العمل، والتنمية، مع العمل على خلق التوازن المطلوب بين البرامج الأكاديمية والبرامج المهنية في مملكة البحرين.

يضاف إلى ذلك البدء في تطبيق نظام جديد للاعتماد الأكاديمي، يتوافق مع المعايير الدولية، ومع المعايير المعتمدة من مجلس التعليم العالي، ومن هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، بحيث يخضع أي ترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة أو برامجها للمراجعة كل خمس سنوات، في ضوء هذه المعايير، وفي ضوء تقييم أدائها، سعياً لتطوير مخرجات التعليم في هذا القطاع.

أما بالنسبة إلى طلبات الترخيص الجديدة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، فسوف يتولى مجلس التعليم العالي التشاور بشأنها، مع هيئة ضمان الجودة ومع بيوت الخبرة المختصة، قبل الموافقة النهائية على منح هذه التراخيص، لضمان أقصى درجات الدقة والجودة.

وعلى هذا الصعيد سوف تعمل الحكومة على الارتقاء بجامعة البحرين إلى مصاف الجامعات ذات الجودة العالية على مستوى العالم والمنطقة، من خلال تنفيذ إستراتيجيتها التطويرية الجديدة، التي تشمل تطوير البرامج المقدمة للطلبة، بالإضافة إلى تعزيز البحث العلمي، وزيادة عدد برامج الدراسات العليا، بما في ذلك برامج الدكتوراه، بما يدعم البحث العلمي، ويخدم حاجاتنا التعليمية

والتنموية، هذا فضلاً عن مراجعة إجراءات التمويل لجميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية، للتأكد من تلبية احتياجات اقتصادنا الوطني.

كما سنوجه مجلس التعليم العالي نحو الاستمرار في جهوده في حمل الجامعات على الالتزام بتطبيق القانون واللوائح المنفذة له، وإصدار القرارات التي تسهم في تعزيز الاستثمار في التعليم العالي، والنظر في ما يواجهه من تحديات، واقتراح الوسائل الكفيلة بتذليلها، مع الحفاظ على جودة مخرجات هذا القطاع، بما يعزز مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للتعليم العالي الخاص، ومواصلة الجهد لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء مراجعات هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ومتابعة أداء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان التزامها بالممارسات الأكاديمية الصحيحة، وبضمان جودة مخرجاتها، بحيث تكون مقدمة على الربحية التجارية.

وعلى صعيد متصل، فإننا بصدد الانتهاء من تطوير وتنفيذ إطار للمؤهلات الوطنية واتخاذ الترتيبات اللازمة لإدارته، بما في ذلك التحقق من المؤهلات وفقاً للمعايير الوطنية الذي سيساعد الطلبة وأولياء الأمور وأصحاب الأعمال على مقارنة المؤهلات بشكل علمي وحيادي يضمن حقوق أصحاب المؤهلات في المملكة.

إن ما تم الإشارة إليه يؤكد اهتماماً بالتعليم بجميع مراحلها، لما يشكله من أهمية كبيرة، وما يضطلع به من دور في تأهيل وتدريب العنصر البشري القادر على المساهمة في مسيرة التنمية الشاملة في مملكة البحرين.

## ٤. العمالة وسوق العمل

استطعنا خلال العقد الماضي خلق فرص عمل للبحريين ، إضافة إلى تنوع مجالات عملهم خارج نطاق الوظائف الحكومية.

وسوف نواصل جهود توفير فرص عمل ذات أجور مجزية لتوظيف الخريجين والمتسربين من التعليم والمنتقلين من الوظائف الأخرى والمفصولين فصلاً تعسفياً من المواطنين عن طريق وضع معايير محددة لأجر الوظائف وربطها بالوظائف المتوافرة وإجراء مسوحات ميدانية لحصر مستويات الأجور المختلفة وربطها بالفئات الوظيفية.

بالإضافة إلى تنظيم المعارض الدورية لمؤسسات القطاع الخاص لعرض الشواغر لديهم وتنفيذ دورات توعية لطلبة المدارس والجامعات حول احتياجات سوق العمل، وحصر الوظائف التي لا يتوافر في تخصصاتها البحريون وتأهيل الأعداد المطلوبة والمتوقعة.

وسنستمر في سعينا الحثيث لتوفير فرص العمل للبحريين من خلال التنمية الاقتصادية، وسنسعى إلى تعزيز توجه التأمين ضد التعطل بزيادة برامج التدريب والتوظيف التي تقدمها، حيث يقدم برنامج التأمين الحالي ضد التعطل - والذي بدأ العمل به في نوفمبر ٢٠٠٧ - منافع كثيرة للعاطل عن العمل مبنية على أساس الأداء، ومشروطة بمدى تجاوبه مع تلك البرامج.

وفي المستقبل ستصبح هذه البرامج أكثر صرامة، وسنسعى إلى أن يستفيد من

التدريب الذي تقدمه «تمكين» ووزارة العمل للباحثون عن العمل، وطلاب المدارس، وخريجو المدارس الجدد، وكل من يرغب في تغيير عمله، كما سيتم التركيز في هذه البرامج على بناء المهارات المطلوبة في المجالات التي تتميز بزيادة طلب السوق عليها.

وسنعمل على المحافظة على المعدل المنخفض للبطالة والبالغ ٣,٦% في شهر سبتمبر ٢٠١٠، وتوظيف أكثر من ١٩ ألف بحريني في القطاعين العام والخاص - من خلال برامج معدة بغرض إدماج العاطلين عن العمل ضمن القوى العاملة وتطوير الكفاءة الإنتاجية للباحثين عن العمل للتنافس مع نظرائهم غير البحرينيين في القطاع الخاص عن طريق زيادة نسبة البرامج التدريبية المقدمة لهم والبرامج التأهيلية لأصحاب الشهادات الجامعية، إلى جانب إعداد دراسات متكاملة لمجالات التنوع المتاحة في البرامج التدريبية .

وسنعمل على تحسين جودة معاهد التدريب الخاصة والمساهمة في رفع مستوى مخرجاتها التعليمية لتمكينها من تلبية متطلبات سوق العمل الرئيسية من خلال إنشاء منظومة المعايير المهنية بحسب تكليف اللجنة الوطنية للتعليم والتدريب وتطوير نظام التفتيش والتدقيق على المؤسسات التدريبية الخاصة، إلى جانب إجراء مسح للمعايير المعتمدة حالياً لإصدار ترخيص لتلك المؤسسات وإضافة معايير جديدة وإصدار اللوائح التنظيمية.

وسنطور الأدوات الرقابية لتعزيز وضمان حقوق أطراف الإنتاج في سوق العمل البحريني، ونشر التوعية اللازمة بين أعضاء النقابات الجدد حول حقوق النقابات وواجباتها وإعداد وتنفيذ ورش عمل تفاعلية والاستمرار في تكريم العمال المتفوقين



إلى جانب استحداث آليات محفزة لمؤسسات القطاع الخاص لدعم عمل النقابات العمالية.

إضافة إلى ذلك، سوف نواصل جهود تنظيم سوق العمل التي تهدف بشكل أساسي إلى جعل البحريني الخيار الأمثل للتوظيف برفع مستوى أداء العمالة البحرينية وإدخال تدابير للحد من المنافسة غير العادلة في سوق العمل.

كما سنعمل على سن وتنفيذ التشريعات الخاصة بتنظيم سوق العمل ووضع خطط وطنية وقرارات تنظيمية إلى جانب عمل المسوحات والدراسات الميدانية اللازمة لذلك.

### ٥. الرعاية الاجتماعية

انطلاقاً من الإيمان بأهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في زيادة وعي المجتمع بقضاياها وتعزيز الممارسات الديمقراطية، ودعم الشراكة المجتمعية والتكافل بين أفراد المجتمع، فسوف نواصل مد جسور التعاون مع جميع مؤسسات المجتمع المدني، وإعداد بيئة ملائمة لتفعيل دور المنظمات الأهلية وتطوير قدراتها واقتراح القوانين والتشريعات اللازمة لتفعيل دورها في المجتمع.

وسنقوم بوضع سياسات اجتماعية تضمن أن تقدم برامج الضمان الاجتماعي خدماتها الأساسية للشرائح السكانية الأكثر حاجةً إليها من ذوي الأجور المتدنية، والمسنين وذوي الإعاقة، والذين يعانون من التفكك الأسري، والأرامل وغيرهم من الفئات المحتاجة في المجتمع. وسوف تغطي هذه السياسات جوانب مثل المساعدات النقدية، وتمكين تلك الشرائح اجتماعياً واقتصادياً، وتوفير معلومات دقيقة عن المحتاجين

لتحديد معايير استحقاق المساعدة، وقياس مدى تأثير برامج المساعدة الاجتماعية التي سوف يتم تنفيذها، لضمان فعالية ومساواة شبكة الأمان الاجتماعي.

وسنحرص على توجيه الجزء الأكبر من المساعدات المخصصة للرعاية الاجتماعية إلى برامج الاستثمار الاجتماعي بدلاً من المساعدات النقدية وهذا من شأنه أن يساهم في التغلب على انخفاض المستوى المعيشي، بتشجيع ذوي الحاجة على اكتساب الكفاية الذاتية من خلال توفير الدعم والتدريب اللازم، كتأهيلهم لإنشاء عمل خاص بهم أو بإلحاقهم بالقوى العاملة.

وفي إطار اهتمامنا المستمر بذوي الدخل المحدود، والتزامنا بالنهوض بأوضاعهم وتحسين مستواهم المعيشي، سنقوم بدراسة أفضل السبل ووضع خطط طموحة لتوجيه الدعم الاجتماعي لهم. إلى جانب تقديم برامج الرعاية الاجتماعية للأسر المحتاجة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، ووضع خطة وطنية لتنمية الأسر المحتاجة وبرنامج الأسر المنتجة، وبرامج التمويل للمشاريع المتناهية الصغر، وذلك من أجل تمكين الأسر ذات الدخل المحدود .

وسنعمل على تحقيق التمكين والتماسك الاجتماعي والتلاحم الوطني بين فئات المجتمع البحريني من خلال مشروع وطني للتماسك الاجتماعي وتكثيف برامج الاستقرار والاندماج والتماسك الأسري والمجتمعي، إضافة إلى تطوير خدمات الإيواء والرعاية الاجتماعية عن طريق تحديث وتطوير مباني دور الإيواء والرعاية الاجتماعية وتقديم برنامج الرعاية البديلة لأبناء الأسر المتصدعة ورعاية الأحداث، مع استمرار تطوير ومتابعة تنفيذ القوانين والتشريعات الخاصة بالأسرة وحماية أفرادها وخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين.

وسيتم التوسع في تقديم خدمات للأفراد والأسر والمجتمع بجودة عالية من خلال بناء مراكز اجتماعية جديدة وتطوير نوعية البرامج والخدمات التنموية المقدمة عبر تلك المراكز وتأسيس الصندوق الاجتماعي الوطني المتعدد الحقائق لمجموعات مختلفة من المستفيدين (المسنين - الأشخاص ذوي الإعاقة - الأطفال)

وسيتم التوسع الجغرافي في الخدمات الاجتماعية والرعاية المقدمة لكبار السن من خلال تحويل إدارة وتشغيل دور المسنين للإيواء الدائم إلى المنظمات الأهلية ضمن مشروع الشراكة المجتمعية والتوسع في إنشاء الأندية النهارية للمسنين وتطوير برامجها والعمل على إدماج المسن بالمجتمع، إلى جانب توحيد الجهود الحكومية والأهلية العاملة في مجال المسنين ووضع استراتيجية وطنية للمسنين.

وسنعمل على تطوير برامج الدمج للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي المدارس الحكومية، وتطوير البرامج الخدمية الخاصة عن طريق مشروع الشراكة وتقديم الخدمات الاجتماعية والحقوقية لهذه الفئة وتوفير الدعم المالي للمراكز والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة، والسعي نحو تطوير مهارات ذوي الإعاقة في سلوكيات العمل وريادة الأعمال ووضع خطة تنفيذية للاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وسنواصل توحيد الجهود الحكومية والأهلية العاملة في مجال الإعاقة عن طريق تطوير آلية رصد الإعاقة في مملكة البحرين ووضع استراتيجية وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وسنقوم بتطوير برامج وخدمات أندية الأطفال والناشئة والسعي نحو إنشاء أندية

مركزية شاملة، إلى جانب تكثيف البرامج والخدمات في المراكز الاجتماعية وتطوير قدرات ومهارات هذه الفئة في مجال العلوم من خلال تأسيس المراكز العلمية والتكنولوجية ومراكز الخدمات المتنقلة، وتوحيد الجهود الحكومية والأهلية العاملة في مجال الطفولة ووضع استراتيجية وطنية للطفولة، إلى جانب تطوير خدمات رعاية الرضع وأطفال الحضانة وتقديم برامج تدريب وتأهيل العاملات بالحضانة.

وفي ظل ما يقوم به الشباب من دور حيوي وما يمثلونه من دعامة قوية لنهضة أي مجتمع، سنولي اهتماماً خاصاً للشباب ورعايتهم وصقل مهاراتهم عن طريق إقامة برامج وورش عمل وفعاليات تهدف إلى شغل أوقات فراغهم بما يساهم في تعزيز روح المواطنة والشراكة المجتمعية وخلق جيل رياضي قادر على تمثيل المملكة بالصورة المثلى في المشاركات الشبابية والرياضية الخارجية، إلى جانب المشاركة الفعالة في البرامج والفعاليات الداخلية.

كما سنسعى إلى زيادة وتطوير البنية التحتية واستكمال مرافق الأندية والاتحادات والمراكز الشبابية بحسب المعايير الدولية.

لقد أصبحت المرأة البحرينية شريكا رئيسيا في التنمية بمختلف أبعادها وتزايدت نسبة مشاركتها في قوة العمل والنشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وجميع مجالات الحياة، وسنأخذ على عاتقنا مواصلة جهود تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، من خلال عدد من الآليات والإجراءات من بينها إدماج احتياجات المرأة في التنمية، وتفعيل دور المجلس الأعلى للمرأة.

## ٦. الثقافة

نسعى إلى جعل الثقافة ركناً من أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتعزيز سمعة البحرين كدولة منفتحة ثقافياً على الساحة الدولية وتحفيز الإبداع والابتكار في جميع مجالات الثقافة والفنون. وتوظيف الثقافة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الأنشطة الثقافية والسياحية، حيث يمكنها أن تساهم بدور كبير في النمو الاقتصادي من خلال توفير العديد من فرص العمل، وتحقيق عوائد مجزية على الاستثمار، والمساهمة في تدوير رؤوس الأموال المحلية. لذا سنعمل على هيكلة المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للثقافة من خلال التركيز على حماية وتطوير وترويج مواقع التراث الوطني وحماية المواقع الأثرية والتراثية وخاصة فيما يتعلق بالمواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي.

ونسعى كذلك إلى إدراج موقعين جديدين في قائمة التراث الإنساني لمنظمة اليونسكو هما تلال المدافن في عالي ومسار اللؤلؤ في المحرق. وسوف ندعم هذين الموقعين ونمنحهما الأولوية للترويج لهما على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بمجرد إعلان منظمة اليونسكو إدراجهما على قائمة التراث العالمي. كما سندعم البرامج والمؤسسات الثقافية والفنية التي تساهم في بناء المجتمع والثقافة. وسيتم تحقيق ذلك من خلال دعم الأعمال الأدبية وإقامة الندوات والمؤتمرات الثقافية ورعاية المواهب الفنية وتكريم الرواد من الفنانين وتقديم الجوائز الثقافية للمشاركات الفنية الخارجية.

إلى جانب ذلك سنعمل على عقد شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص من

خلال مشروع «الاستثمار في الثقافة» خلال السنوات القادمة لدعم المشهد الثقافي في المملكة بتمويل مشاريع إنشائية كالمسرح الوطني ومتحف الفن الحديث.

كما سنقدم كل دعم ممكن للجمعيات الثقافية والفنية التي تعمل على نشر وتعزيز الثقافة في المملكة. وسوف تعمل هذه الجمعيات بشكل متزايد على مشاريع مشتركة تعزز التعاون وتوليد الأفكار. ويشكل هذا أهمية لأنه يضمن استدامة تدفق الأفكار والجهود المبذولة في الجوانب الثقافية في البحرين.

وسوف يؤدي تحديث الأنظمة واللوائح الحالية مثل إضافة نظام منح حوافز تشجيعية للجمعيات التي تقيم أنشطة غير ربحية إلى توثيق العلاقة بصورة أكبر بالجمعيات الثقافية والفنية بما يعود بالنفع على الحركة الثقافية في البحرين.

### ٧. تعزيز التنمية الحضرية المستدامة

سنواصل جهود تعزيز التنمية الحضرية المستدامة للارتقاء بالبيئة الحضرية وتطوير المناطق وزيادة الرقعة الخضراء والواجهات المائية وإنشاء المنتزهات والحدائق العامة ومضامير المشي والاستمرار في تأهيل البيوت القديمة ومشروع تنمية المدن والقرى واستحداث الساحات العامة على مستوى المملكة وتطوير البنية التحتية والمرافق العامة للمناطق الحضرية وزيادة المراكز ذات الطابع المميز وإنشاء وتطوير الأسواق الشعبية والمركزية.

هذا إلى جانب الارتقاء بالخدمات البلدية والزراعية التجميلية، وتعزيز دور القطاع الخاص في الخدمات البلدية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل المشاريع

البلدية وتنمية الموارد وتعزيز الاستثمار في الأملاك البلدية بالتعاون مع المجالس البلدية.

## ٨. حماية البيئة الطبيعية واستدامتها

تشكل حماية البيئة الطبيعية واستدامتها من خلال الإدارة الفاعلة والحفاظ على مواردها الطبيعية المحدودة أحد الأهداف الرئيسية. لنا وكأحد متطلبات تحقيق التوازن بين التنمية والمحافظة على البيئة، فقد تم وضع استراتيجية وطنية للبيئة والحياة الفطرية تعزز استدامة البيئة الطبيعية. ولتحقيق هذا الهدف، سوف نسعى إلى تطبيق أساليب أكثر كفاءة لحفظ وترشيد استهلاك الطاقة والمياه وتطبيق أنظمة المباني الخضراء.

كما سنشجع على استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة من أجل تحقيق التوازن الصحيح لضمان بقاء البحرين مكاناً مفضلاً وجذاباً للعيش من خلال توفير جميع احتياجات مواطنيها والمحافظة على بيئة صحية ومستدامة.

وسنعمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة والمياه في المباني القائمة من خلال اعتماد معايير لكفاءة استخدام الطاقة والمياه في تصميم المباني الجديدة. ومراجعة جميع تشريعات البناء الحالية لضمان أن تركز جميع الإنشاءات الجديدة على زيادة مستوى كفاءة الطاقة من خلال اشتراط استخدام وسائل أفضل للعزل الحراري والتهوية الطبيعية وغيرها من تقنيات توفير الطاقة، بالإضافة إلى تحسين كفاءة مواد البناء للتقليل من استهلاك الطاقة.

سيؤدي تنفيذ هذه الإجراءات إلى خفض استخدام الكهرباء والمياه، وتحقيق وفر في الطاقة والتكاليف يتجاوز حجم الاستثمار الأولي على المدى الطويل.

ومن أجل تلبية الطلب المستقبلي على الطاقة والمياه سنقوم بدراسة استحداث تقنيات أكثر فعالية ومصادر متجددة للطاقة، ومنها إنتاج الطاقة من موارد متجددة مما يؤدي إلى خفض التأثير البيئي لتوليد الطاقة، كما يؤدي إلى تحقيق فوائد كبيرة من حيث توفير البيئة الصحية، وتحقيق اكتفاء ذاتي أكبر للطاقة. واتخاذ تدابير لضمان استدامة استخدامات البلاد من الكهرباء والماء مثل العمل على زيادة الوعي، إلى جانب استحداث عدد من المبادرات الجديدة، منها وضع معايير لجودة معدات المياه والتسليك، والكفاءة في استخدام المياه في الأنشطة التتموية المختلفة، والمحافظة على مورد المياه الجوفية، والاستفادة القصوى من استخدام المياه المعالجة لأغراض الري. وتبني تقنيات جديدة لخفض الاستهلاك في الكهرباء، و اعتماد مبادرات مثل تبريد المناطق وتحسين معايير ومواصفات البناء، وسوف تسهم في خفض استهلاك الكهرباء.

### ٩. مكافحة التلوث

من أجل مكافحة التلوث سنقوم بالتوسع في تطبيق القوانين والمعايير التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للبيئة والحياة الفطرية والتنسيق بين الجهات المعنية من أجل تقليل النفايات، وتوفير المزيد من فرق الرصد والتفتيش لمراقبة مجالات ومناطق المخالفات في البحرين، وتطوير آليات الرصد الحالية، ومراجعة التشريعات. وسوف نعمل على تعديل الغرامات لتعكس بشكل أفضل التكلفة الاقتصادية للمخالفات.



وتعتبر الانبعاثات الصادرة عن محطات الطاقة والمصانع، فضلا عن الأدخنة المنبعثة من مركبات النقل المصادر الرئيسية لتلوث الهواء في البحرين. وبالرغم من أن مساهمة البحرين في مجموع انبعاثات الغازات السامة على المستوى العالمي منخفضة فإنه سوف يتم المضي في عملية تقليل هذه الانبعاثات تحقيقا للالتزامات المملكة الدولية والاقليمية. وسوف يتم اتخاذ المزيد من الخطوات في سبيل التخفيف من الانبعاثات الناتجة عن المصانع والسيارات.

ولتقليل هذه الانبعاثات، ستتم زيادة التفتيش لضمان قيام المصانع باتخاذ الخطوات اللازمة للإبقاء على انبعاثاتها ضمن الحدود الضرورية. كما سنعمل على استحداث وترويج استخدام الوقود النظيف، والسعي نحو إنشاء نظام رصد فعال للغازات المنبعثة من السيارات، ومراجعة وتحسين التشريعات الحالية حول انبعاث الغازات السامة لضمان تطبيقها والتقيدها بها.

كما سنقوم بمراجعة وتعزيز الأنظمة الحالية واعتماد نظم لمراقبة الالتزام بتطبيق توصيات تقييم الأثر البيئي في جميع المشاريع التنموية التطويرية، للتقليل من التأثيرات السلبية على البيئة البحرية والحياة الفطرية.

### ١٠. حماية التنوع البيولوجي

تعتبر حماية التنوع البيولوجي من بين القضايا الرئيسية على الصعيدين العالمي والمحلي، ونحن نسعى لمعالجتها من خلال جهودنا الرامية إلى توفير بيئة معيشية مستدامة للأجيال الحالية والمقبلة. وترويج وحماية التنوع البيولوجي بالإضافة إلى الحفاظ على المواقع الطبيعية الرئيسية في البحرين من خلال تطبيق التشريعات

وتعزيز الرقابة واستخدام التقنيات الحديثة في مجال متابعة وتقويم الوضع البيولوجي لهذه المحميات.

وفي هذا الإطار، سوف توفر حماية أكبر للبيئة الطبيعية والثروة السمكية والحيوانية والزراعية ومناطق الشعب المرجانية والتنوع في الثروة البيئية بإجراء دراسات تتناول التأثيرات البيئية عند التخطيط لتنفيذ مشاريع التطوير الجديدة، وبتعزيز القوانين الحالية وزيادة حملات التفتيش والمعاينة. ويعتبر هذا مهماً بشكل خاص في المناطق الغنية بالحياة الفطرية والمساحات الساحلية المعرضة لخطر التلف.

### ١١. تطوير الأداء الحكومي

في إطار التوجه نحو تطوير الأداء الحكومي، سنواصل العمل لضمان توفير عنصر الفعالية في عملية وضع السياسات، وسنولي المزيد من الاهتمام لتطوير الخبرات في مجال وضع وتنفيذ السياسات، فضلاً عن بناء القدرات التنظيمية للقيام بذلك.

وتعتبر حكومة البحرين الموظفين الذين يعملون في قطاعاتها المختلفة أهم أصولها، حيث إن أداءهم سيكون له الأثر الأكبر في مواجهة التحديات الكثيرة، و في نوعية الخدمات التي يتم توفيرها للمواطنين. ومن هذا المنطلق سنعمل على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتجهيز القوى العاملة وإعدادها بجميع المقومات اللازمة لتحقيق النجاح، من خلال تكاتف الجهود بين الجهات المناط بها تطوير الأداء المتمثلة في معهد الإدارة العامة وديوان الخدمة المدنية ومركز البحرين للتميز، إلى جانب بعض الجهات الداعمة لهم مثل الجهاز المركزي للمعلومات وهيئة الحكومة الإلكترونية.

وسنقوم بتطوير البرامج التدريبية الكفيلة بتطوير أداء موظفي الحكومة عن طريق تقديم البرامج المطورة في مجال القيادة والتخطيط الاستراتيجي والتمويل العام وبرامج تنمية الكوادر الحكومية وغيرها من البرامج ذات الجودة العالية والمواكبة للتغيرات والتكنولوجيا الحديثة. وسيشرف معهد الإدارة العامة على هذه البرامج، وسيتم تقييم فعاليتها بانتظام من خلال متابعة المشاركين والمسوحات الاستقصائية.

وسيقوم ديوان الخدمة المدنية بتطوير حزم للأجور والمزايا تكون أكثر جاذبية، واستخدام معايير وطرق اختيار أكثر فعالية، وهياكل للوظائف، وعمليات للتقدم إلى الوظائف وعروض التوظيف. وسيتم إيلاء عناية خاصة للمجالات ذات الأولوية المتفق عليها، والترتيبات لاجتذاب الخريجين من ذوي المستوى التعليمي المرتفع مع الأخذ في الاعتبار أهمية تصميم نظام شامل لإدارة الأداء عن طريق ربط المكافآت بالأداء. بالإضافة إلى مراجعة تشريعات وأدوار وعمليات الخدمة المدنية وهيكلها التنظيمي والتأكد من أن الترتيبات التنظيمية والإدارية للوزارات مناسبة للقيام بمسؤولياتها.

لقد قام مركز البحرين للتميز بجهود بارزة في نشر ثقافة التميز بين المؤسسات الحكومية، لذا فإننا سنعمل على ترسيخ نموذج البحرين للتميز كثقافة وقيم في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، ودعم توجهات مركز البحرين للتميز الرامية إلى تحسين كفاءة التشغيل والتنافسية للمؤسسات الحكومية من أجل الوصول إلى حكومة متميزة قائمة على الاقتصاد المعرفي، الذي يكفل تبسيط الإجراءات والانتقال من معايير إدارة الجودة الحكومية إلى معايير تشد التميز في الأداء والثقافة المؤسسية وبناء القدرات والطاقات البشرية والتركيز على إدارة

المعرفة والأصول البشرية، وتقليل الهدر وتجويد الخدمات الحكومية من خلال إعادة تنظيم الخدمات المتكررة والتكامل في تقديمها.

كما سنعمل من خلال الجهاز المركزي للمعلومات وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية للإحصاءات على وضع استراتيجية وطنية للإحصاء من شأنها أن تعطي جميع الأطراف المعنية فرصة لتقييم الوضع الحالي للإحصاءات الوطنية، ومراجعة الاحتياجات من البيانات ووضع خطة متوسطة الأجل لمعالجة المعوقات الرئيسية. كما سنعمل على تعزيز دور اللجنة الوطنية للإحصاء من أجل تحسين مستوى التعاون والتنسيق بين الهيئات والمؤسسات الحكومية التي توفر مثل هذه البيانات لتكوين قاعدة بيانات مركزية وموحدة.

وسنسعى إلى إنشاء منظومة إلكترونية تشمل مستودعا للبيانات المكونة للمؤشرات الوطنية والدولية، المفردة والمركبة، بحيث يتم تغذية المعلومات الموجودة في المستودع من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات واللجان المعتمدة والباحثين، وتتولى الجهة المانحة للبيانات مسؤولية التحديث والتأكد من صحة تلك البيانات والمؤشرات، ونراعي فيها منع ازدواجية البيانات، عن طريق توحيد التصنيفات والتعريفات بما يتطابق مع التصنيفات الدولية، وتعميمها على جميع الجهات المانحة للبيانات.

وتهدف هذه المنظومة إلى مراقبة مؤشرات وتصنيف البحرين في المؤشرات والتقارير العالمية، وتوفير وتحسين نوعية البيانات والمعلومات المبنية على أسس علمية وواقعية تشكّل أساساً يعتمد عليه المسؤولون عند إدلائهم بأية تصريحات لوسائل الإعلام المختلفة .

إضافة إلى ذلك، سنواصل تعزيز أداء الحكومة الإلكترونية لضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين ورجال الأعمال. إلى جانب تبسيط الخدمات والعمليات الحكومية، من خلال دراسة بدائل للأساليب التقليدية للعمل وتقديم الخدمات عبر الوسائط و القنوات الإلكترونية المختلفة، وتبني تقنيات حديثة واتخاذ تدابير لضمان جودة الخدمات الإلكترونية.

وسنواصل دعم البرنامج الوطني الاستراتيجي للحكومة الإلكترونية من خلال المشاريع التي تنفذها هيئة الحكومة الإلكترونية والتي تعنى بتطوير السياسات والمعايير الخاصة بتقنية المعلومات وأمن البيانات الحكومية ورفع كفاءتها بحسب أفضل السياسات والمعايير الدولية، مع مراعاة سهولة إتاحتها لمختلف الأطراف المستفيدة منها ومن خلال مختلف الوسائل والوسائط الإلكترونية.

إضافة إلى مشاريع الربط الحكومي الإلكترونية المختلفة التي تختص بربط الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية لمختلف الجهات الحكومية التي تهدف إلى تشكيل إطار عمل استراتيجي يشمل جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، مما سيرفع جودة وكفاءة الخدمات الإلكترونية، إضافة إلى خفض التكلفة الإجمالية لتنفيذ مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات من خلال المساهمة في دعم إعداد الاستراتيجية الوزارية ومختلف الجهات الحكومية لمشاريع تقنية المعلومات.

سيعمل مشروع زاجل الذي يُعنى بنظم أتمتة المراسلات الحكومية وأرشفتها وتحويل عمليات ووسائل تداول المراسلات الرسمية ومناقلتها بين مختلف الجهات الحكومية والمؤسسات التشريعية إلى عمليات إلكترونية على تسريع المراسلات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وسنعمل على خلق بيئة رقابية وإشرافية شفافة وتحسين جودة واتساق عمليات الرقابة والإشراف لضمان أن تتم هذه العملية بفعالية وبشكل منتظم قادرة على التغلب على المعوقات.

ومن أجل الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الشفافية، سيتم تنفيذ مبادرات تركز على المشتريات الحكومية، وعلى الشفافية في عملية صنع القرار والعمليات التشغيلية للخدمات اليومية للمؤسسات الحكومية. وتقييم عملية توفير الخدمات الحكومية في مقابل الأهداف المتفق عليها.

وسنعمل أيضاً على تعزيز دور مجلس المناقصات وتحسين أدائه لضمان أعلى مستويات الشفافية والعدالة في المشتريات، والمبيعات، والتأكد من الالتزام بالأنظمة والقوانين في جميع مراحل عملية المناقصة، إضافة إلى وضع نظام متكامل لتصنيف المقاولين والموردين، وعرض أسماء أولئك المؤهلين للمشاركة في مناقصات محددة.

## رابعاً: سياسة البنية التحتية

تولي الحكومة أهمية كبرى لتطوير البنية التحتية وتحديثها انطلاقاً من أهميتها في دفع عملية التنمية والنشاط الاقتصادي والتجاري وتوفير البنية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى جانب تأمين نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين.

لضمان التنفيذ السليم لجميع مشاريع البنية التحتية وصيانتها ونجاح المشاريع التطويرية والاستثمارية في مملكة البحرين، سنعمل على توفير معلومات دقيقة ومتكاملة عن المواقع وطبيعة المعالم فوق الأرض وتحتها (المعلومات المكانية). كما سنعمل على توحيد الجهود وتنظيم إجراءات المعلومات المكانية للقضاء على الازدواجية وعدم التنسيق في جمع المعلومات. وسنسعى إلى تحسين وتطوير وصيانة نظام متكامل للبيانات المكانية، وتطوير المعايير والمواصفات والقوانين التنظيمية بحسب المقاييس الدولية للبيانات المكانية من خلال التشاور والتعاون مع الجهات المعنية.

من مشروعات البنية التحتية التي سيكون لها أولوية، ما يلي :

## ١. الطاقة الإنتاجية للكهرباء والماء

توسيع الطاقة الإنتاجية للكهرباء والماء وتقليل نسبة الانقطاعات وتحسين الطاقة الإنتاجية عن طريق تطوير مشاريع ستزيد من القدرات المتاحة حالياً لإنتاج ونقل الكهرباء والماء مثل مشروع إنشاء محطة مستقلة لإنتاج الكهرباء والماء والتي بدأ بناؤها في منطقة الدور الجزء الجنوبي الشرقي من المملكة على أربع مراحل. وعند اكتمال هذا المشروع سيسهم في تأمين احتياجات المملكة المستقبلية من الكهرباء والماء، وذلك من خلال توفير ما يزيد على ٤٠٠٠ ميغاوات من الكهرباء تعزيزاً



للقدرة المركبة الحالية وكذلك ٩٠ مليون جالون من المياه المحلاة إضافة إلى العمل على إعادة تأهيل محطة سترية وبناء وحدة معالجة المياه المحلاة وتوسيع قدرة شبكات نقل وتوزيع الكهرباء والماء والسعي نحو تخفيض الفاقد من شبكات توزيع المياه للوصول إلى المعدلات العالمية من خلال اتباع الإجراءات والآليات، ومنها استبدال الشبكات القديمة وإكمال برنامج استبدال عدادات المياه. والتطوير الفعلي لشبكات نقل الكهرباء الحالية واستحداث شبكات الجهد الفائق ٤٠٠ كيلوفولت لتقليل مستوى قصر الدائرة الناتج عن تطوير توسع شبكة الكهرباء وزيادة الأحمال في المملكة.

وسيضيف الربط الكهربائي الخليجي الذي تم تدشين المرحلة الأولى منه في صيف ٢٠٠٩ الكثير من الخيارات المتاحة للمملكة للحصول على الطاقة الكهربائية عند الحاجة إليها مع إمكانية الاستفادة من مصادر الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لتنفيذ مشاريع تعاونية في المستقبل.

وسنسعى إلى تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة والبديلة.

## ٢. صيانة وتحسين وتوسيع شبكات الطرق

سنواصل تنفيذ البرامج التي من شأنها تسهيل حركة المرور وتوفير العبور الآمن للمواطنين ومرتادي الطرق وذلك من خلال استمرار برامج تحسين وإنشاء وصيانة شبكة الطرق والجسور بما فيها مشروع تطوير القرى والإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الرئيسية ومن بينها تقاطع مدينة عيسى وتقاطع ميناء سلمان لتحويل

شارع الشيخ عيسى بن سلمان إلى شارع حر وسريع من جسر الملك فهد وحتى ميناء خليفة بن سلمان. كما سيتم تطوير شارع الملك فيصل لزيادة الطاقة الاستيعابية وحل مشكلة الازدحام المروري، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع جسر المنامة الشمالي. وسنقوم بدراسة بناء نظام سريع للنقل (Rapid Transit) باستخدام القطارات الخفيفة، وتخفيض حركة المرور من خلال توفير وسائل بديلة للمواصلات تربط المناطق الأكثر جذباً للحركة المرورية في البحرين مثل ضاحية السيف والجفير ومطار البحرين. كما ستتواصل الجهود المبذولة من أجل خفض الحوادث على الطرق من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للسلامة المرورية.

### ٣. تطوير أنظمة الصرف الصحي في البحرين

تمكنت الحكومة من ربط نحو ٩١٪ من السكان بشبكة الصرف الصحي الرئيسية،. وسنواصل جهودنا المستمرة لتوسعة وإعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي بهدف ربط ٩٥٪ من السكان بالبنية التحتية الرئيسية للصرف الصحي بحلول عام ٢٠٢٠. وقد تم الانتهاء من المخطط الاستراتيجي للصرف الصحي الذي سيوجه هذا التوسع.

كما سنعمل أيضاً على زيادة الطاقة الاستيعابية للمحطات والشبكات لتواكب التطور العمراني والتنمية الاقتصادية في المملكة، فضلاً عن رفع كفاءة عملياتها في أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة منها وإعادة استخدامها، وذلك بمشاركة القطاع الخاص. وسيبدأ برنامج الخصخصة لقطاع الصرف الصحي مع إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المحرق، حيث سيقوم القطاع الخاص ببناء وتشغيل المحطة وكذلك أجزاء من شبكة الصرف الصحي التي تغذيها.

وستشمل جهود الخصخصة أيضاً بناء محطة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في توبلي موازية للمحطة القائمة يتولى القطاع الخاص بناءها، وتوسعة بعض أجزاء الشبكة الرئيسية التي تغذي المحطة، وسنعمل على مواصلة تطوير شبكات نقل مياه الصرف الصحي ضمن برنامج يتوافق مع ما ورد في المخطط الاستراتيجي .

#### ٤. تنفيذ المخطط الهيكلي الاستراتيجي

سنواصل العمل على تنفيذ المخطط الهيكلي الاستراتيجي لمملكة البحرين لضمان توجيه النمو بحيث يكون التطور والتوسع في المملكة من خلال الموازنة بين النمو الاقتصادي من جهة، واستخدامات الأراضي من جهة أخرى وان تنفيذ هذا المخطط سيرسم ملامح التنمية الشاملة بمختلف أوجهها من خلال توفير بيئة جاذبة للاستثمار وبنية تحتية متطورة بمعايير عالمية مدعومة ببيئة سليمة ومتوائمة مع المعايير البيئية العالمية، وداعماً للموارد الطبيعية، ملبياً للاحتياجات السكانية، مسهماً في إنشاء مجتمعات محلية متميزة، ومحققاً لاقتصاد متخصص في الأسواق العالمية والإقليمية، مؤسساً للترويج للمستقبل الواعد للمملكة بخطى واثقة.

ستواصل الحكومة دعم المجالس البلدية لتعزيز دورها في عملية التنمية وفقاً لاختصاصاتها المنوطة بها، وحرصاً على دعم المشاركة الشعبية في صنع واتخاذ القرار في مجال العمل البلدي وترجمة احتياجات المواطنين.

# الخاتمة

إننا أمام مرحلة من مراحل العمل الوطني تتعاضم فيها المسؤوليات وتتطلب مضاعفة الجهود الرسمية والشعبية من أجل حماية المكتسبات وتحقيق المزيد من الإنجازات.

وتحقيقاً لما نسعى إليه عبر برنامجنا يتطلب الأمر أعلى مستويات التعاون الإيجابي والتواصل البناء وفقاً للمبادئ الدستورية.

ونحن على ثقة بأن السلطة التشريعية بمجلسيها ( الشورى والنواب ) ستكون داعماً قوياً لكل ما من شأنه رفعة الوطن في ظل القيادة الحكيمة لجلالة الملك المفدى.